مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

الدراسات المستقبلية ودور القانون فى صناعة المستقبل
الجمهورية الجديدة فى رؤية مصر ٢٠٣٠ أنموذجاَ

د.إسلام فوزى أنس قطب

أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة دمنهور

ملخص البحث بالعربية

يتحدد موضوع الدراسة فى معرفة طبيعة الدراسات المستقبلية ودور القانون فى صناعة المستقبل من خلال سيناريوهات ممكنة ومأمولة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. تنطلق الأهداف من معرفة قدرة الرؤية التشريعية فى رسم ملامح الجمهورية الجديدة، والتعرف على اتجاهات القانون فى رؤية ٢٠٣٠ نحو تحقيق الضبط والحوكمة فى المستقبل. وتنتمى الدراسة لنمط الدراسات المستقبلية، وتتبع منهج التحليل المستقبلى ونظرية رأس المال الاجتماعى وطريقة تحليل المحتوى، كما تستخدم تقنية السيناريوهات. وقد توصلت الدراسة إلى أن مصر ٢٠٣٠ يمكنها أن تحقق حالة من التحول المعرفي يؤهلها إلى التنافس على الريادة من خلال اهتمامها بالتحول المعرفى والتطور الثقافى وتنمية البحث العلمى والإبتكار، كما يمكنها خلق بيئة تشريعية مؤثرة عالمياً تحقق مستوى من الريادة فى مجالى التعليم والصحة، فضلاً عن أنها سوف تعيش تحول رقمى فى ضوء التشريعات التى تحدد معالم مصر الرقمية في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي.

الكلمات المفتاحية: الدراسات المستقبلية – رؤية مصر ٢٠٣٠ – صناعة المستقبل.

Future studies and the role of law in creating the future The new republic in Egypt's Vision 2030 as a model

Abstract:

The subject of the study is determined by the importance of future studies and the role of law in creating the future through possible and hopeful scenarios in light of Egypt's Vision 2030. The objectives stem from knowing the ability of the legislative vision in

(ISSN: 2536 - 9555)

drawing the features of the new republic, and identifying the trends of the law in Vision 2030 towards achieving control and governance in the future. The study belongs to the pattern of future studies, The study belongs to the pattern of future studies, and follows the method of future analysis, social capital theory and the method of content analysis, and also uses scenario technology. The study found that Egypt 2030 can achieve a state of knowledge transformation that qualifies it to compete for leadership through its interest in knowledge transformation, cultural development, and the development of scientific research and innovation. It can also create a globally influential legislative environment that achieves a level of leadership in the fields of education and health, as well as it will live a digital transformation in light of the legislation that defines the features of Digital Egypt in the technology and artificial intelligence sectors.
Keywords : Future Studies – Egypt Vision 2030 – Creating the Future.

مقدمة في أهمية الدراسات المستقبلية

تميزت الإنسانية منذ فجر التاريخ بالتغيير المستمر وعدم الثبات على وتيرة واحدة، وذلك من أجل تحقيق مستقبل أفضل يتغلب على مشكلات الواقع الذى كان يعانيها آنذاك، فعُرف بكونه كائن ديناميكى دائم الحركة والبحث والتطلع، فقد حاول بما لدية من عقل ومنهج ومعرفة استكشاف الذات الإنسانية وأسرارها ومكانتها ومصيرها فى الحياة الغامضة، ثم أخذ يتطلع لأكثر من ذلك فأصبح يتبصر المستقبل ويستكشف مابه من غموض و أسرار، بل تنبئ من خلال مستحدثات العلوم و الأبحاث لما يمكن الوصول إليه مستقبلاً، رغبة منه فى تجويد ما هو كائن فى الحياة الاجتماعية، فضلاً عن رغبته فى التطوير والتنمية والتغيير والإستعداد لغدٍ مشرقٍ، أملاً فى التغلب على المخاطر والتهديدات التى يمكن أن تعيق مستقبله المنتظر، على غرار ما قاله ألبرت اينشتين "إنني أهتم بالمستقبل لأننى ببساطة سوف أذهب إليه" وهو الحقيقة التي سنواجهها يوماً ما. ومن ثُم فقد بلغ اهتمام الإنسانية بالمستقبل اهتماماً بالغاً. بيد أن استشراف

المستقبل ارتبط بإدراك الإنسانية لأهمية العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل؛ حيث أن سير الأحداث الراهنة وفق سنن ومشاهدات استقرت على وتيرة معينة في الماضي تجعل من الممكن استبصار استمرارها وتطويع مساراتها في المستقبل لخدمة البشرية.

ولذلك بدأ الإنسانية في اتخاذ التدابير التي تكفل له التعرف على المستقبل بدرجة مقبولة من الوصف والاستشراف، ثم التهيؤ و الإستعداد، وصولاً إلى محاولة الضبط والتحكم فى الظواهر الكونية (عمرو، احمد :٢٠١٦م، ٧٥). وإذا ما تحدثنا عن **أهمية الدراسات المستقبلية فى الوقت الراهن** وفى ضوء التقدم العلمى والتطور التكنولوجى الهائل والتحول إلى مسارات الذكاء الاصطناعى وتلاشى العالم بمفهومه المعاش واكتساح مفردات البنية والفعل فى العالم الافتراضى، وفى ضوء رقمنة النظم وميكنة المؤسسات وتعميم التعامل الحوسبى وهجمات الفضاء الأزرق، لا يسعنا أن نقف مكبلى الأيدى فى انتظار المزيد من المفاجئات وانما أصبحت الدراسات المستقبلية ضرورة ملحة فى البحث العلمى لا يمكن الاستغناء عنها،؛ فاستبصار المستقبل البعيد فضلاً عن المستقبل القريب أصبح أمراً إلزامياً فى دائرة البحث العلمى على كافة الأصعدة وفى مختلف المجالات، فإن عملية التغيير التى يمر بها العالم الراهن ما هى إلا نتائج لإستبصار الذين سبقونا ورسموا خطوات المستقبل بنبؤات وتوقعات أصبحت حقيقة نعيشها اليوم ونلمس نتائجها فى حياتنا اليومية، ومن ثُم علينا أن نواصل عملية استبصار المستقبل وآلا نقف فى حالة زهول مما وصلت إليه التكنولوجيا والعلم فى شتى المجالات وحتى نواكب حركة التطور الكونى والتقدم التقنى علينا أن نتهيئ بأبحاث ودراسات تواكب هذه الأحداث وتستبق عليها خطوات.

قد يتهم البعض الدراسات المستقبلية بأنها تجري من باب الرفاهية والتسلية وذلك لاهتمامها بشيء لم يقع بعد وإنما يمكن حدوثه في المستقبل، وما ينبغي التأكيد عليه هو أن الدراسات المستقبلية تُعد سيناريوهات مستقبلية بناءً على معطيات دقيقة ومعلومات صحيحة ؛ لتساعد في تحفيز الإنسان وتساعده على التحرر من أعباء الماضي، بتحديد ملامح الغد، كما تعمل على تطوير قدرات الإنسان وتنمية المجتمع، لذلك تعتمد

(ISSN: 2536 - 9555)

الكثير من الدول المتقدمة في بناء الخطط التنموية والسياسات الإصلاحية على الدراسات المستقبلية التي تقوم على نمط التفكير الاستراتيجي الذي يتوقع منه تغيرات جذرية في الحاضر والمستقبل على مدى فترات زمنية محددة. (الحضيف، نجلاء محمد – العبيد،ابراهيم عبد الله:٢٠٢١م،٣٨٩)؛ حيث تخلق الدراسات المستقبلية مستقبلًا بديلًا من خلال جعل الافتراضات الأساسية إشكالية وذلك من خلال التساؤل عن المستقبل، وتحليل القضايا الناشئة، والسيناريوهات، فإن القصد هو الخروج من الحاضر إلى مستقبل مشرق بين المأمول والمتوقع والمحتمل. (Futures Studies: Theories and Methodsm,2022) . ومن ثُم تأتى أهمية الدراسات المستقبلية لتكون بالغة الأثر فى البحوث العملية للمجتمعات التى تتطلع إلى التغيير والتنمية؛ لكونها تعد ضرورة من ضرورات تقدم أي مجتمع فهي تُقدم له الخطوات المدروسة والبدائل والخيارات التي يختار منها لتساعده على مواجهة احداث المستقبل ومواكبة التطور .كما تبرز أهمية الدراسات المستقبلية فى كونها تحاول أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث. (Journal of Futures Studies,2021). وثمة دور مهم أخر للدراسات المستقبلية حيث يمكنها أن تساعد فى التخفيف من حدة الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها؛ فهى تُعد مدخلاً مهماً لا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية،؛ لكونها تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي.

ومن ثُم فالاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه اليوم، حيث يجب أن نفكر في التأثيرات المعقدة لتحديات مستقبلية ذات طابع جماعي مثل التهديدات النووية، و التغيرات المناخية. ويمكن اختصار أهمية الدراسات المستقبلية (نجلاء محمد– العبيد، ابراهيم عبد الله:٢٠٢١م،٣٨٩) فى نقاط جد مهمة هى:

- الحاجة إلى فهم وإدراك تحولات وإيقاعات الزمن العالمي.
- الحاجة إلى الانخراط في دينامية التحولات العالمية.

- ضرورة تفادي الاقصاء والاضمحلال من الساحة العالمية.
- ضرورة الوعي بمسئولية المجتمع العالمي اتجاه مستقبل الأجيال.
- ضرورة الوعي بخطورة مصير الحضارة الإنسانية

ويبدو أن أهمية الدراسات المستقبلية، كامنة في قضايا المستقبل. ومواكبة التغير وفهم إيقاعات الزمن العالمي، والمساهمة في الدينامية العالمية ومراعاة مصلحة الأجيال القادمة وتقدير مخاطر تهديد الحضارة الإنسانية

وليس أدل على أهمية الدراسات المستقبلية من ظهور مشاريع مستقبلية مهمة لها انعكاساتها وآثارها الاجتماعية مثل: (مشروع القرن الأمريكي الجديد عام ٢٠٠٢)الذي دعا إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية، وتغيير هويتها، وقيام نظام إقليمي بديل للنظام العربي؛ وخطة السنوات العشر لتغيير الشرق الأوسط من الداخل التي وضعها مايكل لادين من معهد أمريكان إنتربرايز American Enterprise ،وتقارير مؤسسة هيريتاج Heritage عن إعادة هيكلة الشرق الأوسط، فضلاً عن المشاريع المستقبلية الإسرائيلية إسرائيل ٢٠٢٠، وإسرائيل ٢٠٢٥، وغيرها..(نصر، محمد إبراهيم منصور: ٢٠١٣م،٤٣)، كما أن حكومة الإمارات العربية المتحدة لديها وزارة للمستقبل، فضلاً عن اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرًا عقد قمة عالمية للمستقبل فى عام ٢٠٢٣م من خلال تعاون المستقبليين مع الشركات والحكومات والشركاء الآخرين لاستكشاف سيناريوهات المستقبل ويوجد مشروع آخر لقمة اليونسكو للمستقبل، بهدف تصور المستقبل بعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عرض رقمي للمنظمات والمبادرات التي تغير العالم في عام ٢٠٤٥م.(Abhinav Chugh,2021).

أولاً: الإطار التصورى للدراسة

١) موضوع الدراسة : وبناءً على ما تقدم فإننا بصدد دراسة سوسيولوجية مستقبلية تسعى لمعرفة قدرة القانون على صناعة المستقبل ودوره فى استشراف ملامح الجمهورية الجديدة من خلال نبؤات واحتمالات يمكن التعبير عنها فى شكل سيناريوهات قابلة الحدوث فى المجالات الحياتية للجمهورية الجديدة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

٢) إشكالية الدراسة : لاشك أن وتيرة الحياة ومتغيرات المعيشة باتت فى سباق مع الزمن، فأصبح المشتغلين بمجالات البحث العلمى يكثرون الاهتمام بصناعة المستقبل أكثر من التراخى بإعادة دراسة مشكلات الحاضر والاكتفاء بتحليل أزمات وتهديدات آنية لا يمكننا وصفها بأكثر من كونها عثرات فوق استبصار الغد، لقد أصبح العالم فى سباق مستمر من أجل مستقبل أفضل يسوده الرفاهية والسلام والطمأنينة ورغد العيش وطيب المستلزمات الحياتية بمفاهيم تطورية لما نحن علية وخطوات استباقية لما يمكننا أن نكون عليه أو ما نآمل أن تكون، ومن ثَم أصبح لزاماً على من يرغب فى البقاء فى هذا السباق المستقبلي أن يطور من أدواته ويستبق الأحداث ويستشرف موضوعات المستقبل قبل أن يفاجئ بمجيئها إليه ركداً دون أن يُعد لها بناءً اجتماعياً أو نظماً تستوعب مفراداتها الجديدة. ولذا يتوجب من خلال التطلعات البناءة والوعى الهادف أن نرسم سيناريوهات احتمالية الحدوث مستقبلاً. إن النظرة الاستشرافية للمستقبل التشريعي فى بلد ما، انما تساعد فى استيعاب النظريات والقوانين والأحكام القضائية لمشكلات الحاضر وتلاشيها مستقبلاً فى ضوء عملية ديناميكية متصلة لسن تشريعات مستقبلية تتسم بالمرونة والرشاقة والضبط والحوكمة. وهو متطلب يساعد فى انجازه تطوير العقل البشرى وثقله بالمعارف وانماءه بعوامل التحول المعرفى على الصعيد الاجتماعى والبيئى والاقتصادى، لأنه رأس مال المجتمعات التى تهدف إلى مستقبل مشرق، فبدونه لا يمكن لأي بلدٍ أن ينجح فى نبؤاته من خلال وضع خططه الاستراتيجة.

لا ريب أن نجاح الخطط الاستراتيجية فى تحسين جودة الحياة المستقبلية وخلق فرص تساعد على التمكين والمنافسة نحو التميز و الريادة، ما هو إلا انعكاس لتطوير سياساته وتشريعاته المتسمة بالكفاءة والفاعلية. وليس أدل على ذلك من تجربتى الإمارات والمملكة السعودية كبلدان تعيش تحول معرفي واجتماعي واقتصادي، نحو بناء دول مدنية حديثة يسودها القانون، ويكون فيها الفرد مشاركاً في جميع المجالات التنموية ومؤهل لصناعة المستقبل وتحمل المسئولية فى الوصول إلى رقيّ المجتمع وتنميته والنهوض به، وتحقيق ازدهاره وتقدمه. فعندما نستقرأ الخطط الاستراتيجية لأيٍ من البلدان المتقدمة نجدها لا تخلو من رؤية تشريعية مستقبلية تساعد على ترجمة الرؤى

الطموحة للمستقبل من خلال مواكبة التطور الذي يفرزه نمط الحياة المتسارعة التي يشهدها العالم. تلك الرؤية التشريعية تهدف إلى تحقيق مقتضيات الاستدامة، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والشفافية، وإرساء قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة على كافة الأصعدة، من أجل تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع وتمكينه من المنافسة. وهو ما يساعد فى تشكيل جمهورية جديدة؛ فعلى القانون أن يسهل من عملية التنسيق بين قطاعات المجتمع والتناغم بينها بما يحقق السيادة مع الحرص على تحقيق المساءلة وحماية حقوق الأشخاص؛ فسيادة القانون عنصر هام وحيوي من أجل نجاح الاستراتيجية بما فيها من رؤية تشريعية فى صناعة المستقبل.

٣) أهمية الدراسة: لا شك أن للدراسة أهمية نظرية تتمثل فى كونها إحدى البحوث البينية كتوجه علمى آنى، من خلال رسم علاقة بين متغيرين إحداهما فى مجال القانون وهو التشريع أو القانون والأخر فى مجال علم الاجتماع وهو بناء ملامح المجتمع فى المستقبل، لذا فتعد هذه الدراسة إضافة فى مجال الدراسات السوسيو قانونية. فضلاً عن كونها اضافة للبحثوث المستقبلية فى مجال علم الاجتماع . أما الأهمية العملية، فهى تساعد فى ترشيد عمليات صنع القرار و توفير مرجعيات مستقبلية واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحوكمة وإدارة المجالات المستقبلية من خلال رؤية تشريعية، فى ضوء ما هو كائن وماهو متوقع أو محتمل؛ مما يساعد ذلك على زيادة الاصلاحات التشريعية والتوجه إلى سن تشريعات جديدة يمكنها أن تساهم فى صنع المستقبل وصياغة سيناريوهاته، والتخطيط له،وبلورة الخيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها.

٤) أهداف الدراسة: تنطلق الدراسة من هدف رئيس، هو معرفة قدرة القانون على صناعة المستقبل. وينبثق منه عدة أهداف فرعية تتمثل فى الآتى:

- معرفة دور القانون وأهدافه فى رؤية مصر ٢٠٣٠.
- الوقوف على قدرة الرؤية التشريعية فى رسم ملامح الجمهورية الجديدة لمصر.

(ISSN: 2536 - 9555)

- التعرف على اتجاهات القانون فى رؤية ٢٠٣٠ نحو تحقيق الضبط والحوكمة فى المستقبل.

ولتلبية الأهداف تحاول الدراسة الاجابة عن **التساؤلات** التالية:

- ما مواضع الرؤية التشريعية فى رؤية مصر ٢٠٣٠؟
- ما التطويرات الممكنة فى مجالات الابتكار والبحوث والمعرفة والثقافة من خلال الرؤية التشريعية ٢٠٣٠
- كيف تساعد القوانين فى التحول نحو مجتمع المعرفة والتأهل للتنافس والريادة؟
- ما السيناريوهات المتوقعة لعلاقة القانون بتطوير التعليم فى الجمهورية الجديدة؟
- ما القضايا المحتمل حدوثها فى مجال الصحة من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠؟
- ما المتوقع لمستقبل مصر الرقمية فى ضوء الرؤية التشريعية؟

٥) مفاهيم الدراسة: الدراسات المستقبلية– رؤية مصر ٢٠٣٠– صناعة المستقبل

أ) الدراسات المستقبلية "future studies"

تم اعتماد مفهوم الدراسات المستقبلية كمفهوم أنسب للتعبير عن هذه النوعية من الكتابات عالميًا بعد أن أجرت المجلة الشهيرة للجمعية الامريكية لمستقبل العالم World Future Society ومقرها واشنطون– استطلاعاً لرأى المهتمين حول المسمى المناسب لهذا الحقل. لقد أجرى الاستطلاع فى عام ١٩٧٧م ،وتبني تفضيل هؤلاء لإسم "الدراسات المستقبلية" كبديل أنسب من مسميات أخرى مثل: البحث المستقبلى– بحث المستقبليات– المستقبليات– علم المستقبل– التحليلات المستقبلية – التنبؤ– التكهن– التوقعات المستقبلية– الصور المستقبلية المحتملة. (عبد الرشيد، ميادة محمود:٢٠٢٠م، ٤٦٦). وفى ضوء ذلك أُعتبر مفهوم الدراسات المستقبلية علم يختص بالمحتمل والممكن والمفضل من المستقبل بجانب الأشياء ذات الإحتماليات القليلة لكن ذات التأثيرات الكبيرة التي يمكن أن تصاحب حدوثها حتى مع الأحداث المتوقعة ذات الاحتمالات العالية، مثل انخفاض تكاليف الإتصالات، أو تضخم الإنترنت، أو زيادة نسبة شريحة المعمرين ببلاد معينة . لأنها دائماً ما تتواجد احتمالية لا "يقين".(أحمد، ام العز يوسف المبارك حاج: ٢٠١٤م، ٢٢٨)

وعليه فالدراسات المستقبلية وفقاً للمفهوم السابق هى محاولة علمية تتكامل فيها الدراسات لمعرفة جوانب صورة الحاضر وتحليلها والتعرف على مجرى الحركة التاريخية من خلال دراسة الماضي وملاحظة سنن الكون، والانطلاق من ذلك إلى استشراف المستقبل وتشوفه؛ بتوقعات وطرح رؤية يحتمل حدوثها كاستمرار للحركة التي تحكم الواقع القائم، وبدائل وخيارات وأحلام متوقع تحقيقها بممارسة الفعل." (النوبى، محمد:٢٠١٨م،٥٢)، ومن ثُم يمكن أن تكون هى العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره.(عبد الحى، وليد :٢٠٠٢م،٦٢-٤٦). كما تُعد الدراسات المستقبلية هى التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمى نسبى، أو هى تخصص علمي يهتم بصقل البيانات وتحسن العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني ، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين.(زاهر، ضياء الدين.:٢٠٠٤م، ص٥١) . ومما سبق؛ تتبنى الدراسة **تعريف إجرائى** بسيط للدراسات المستقبلية بأنها نمط للبحوث العلمية يتسم بالديناميكية؛ لإستخدام المنهج العلمى فى ربط الماضى بالحاضر فى توقع مسارات حركة المستقبل بأقرب احتمالات ممكنة الحدوث حتى وان كانت غير يقينية؛ فإن دراستها بطرق وأساليب علمية عميقة يزيد من نسبة التيقن بحدوثها. تتسم هذه الدراسات بأن لها تقنيات وأساليب متفردة – تعرضها الدراسة لاحقاً – مما يساعدها فى التنبؤ والاستشراف بحرفية علمية شديدة.

ب) رؤية مصر ٢٠٣٠ "Egypt Vision 2030"

المفهوم : هى أجندة وطنية أُطلقت فى فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة فى تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة بكل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية. و تركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعى ومشاركة كافة المواطنين في

(ISSN: 2536 - 9555)

الحياة السياسية والاجتماعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإدارى وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتى كل هذه الأهداف المرجوة فى إطار ضمان السلام والأمن المصرى وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً (الخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠). وتتكون من ٨ أهداف للتنمية المستدامة هى كالتالى:

- الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصرى وتحسين مستوى معيشته
- الهدف الثانى: العدالة والاندماج الاجتماعى والمشاركة
- الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع
- الهدف الرابع :المعرفة والابتكار والبحث العلمى
- الهدف الخامس: نظام بيئى متكامل ومستدام
- الهدف السادس: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع
- الهدف السابع: السلام والأمن المصرى
- الهدف الثامن : المكانة الريادية: تعزيز الريادة المصرية

ويمكن تعريفها أيضاً : بأنها خارطة طريق تعظم الاستفادة من امكانيات مصر وميزاتها التنافسية وتعمل على اعادة احياء دورها التاريخى فى ريادة الإقليم وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين من خلال ثلاثة محاور هى الاقتصادى والاجتماعى والبيئى (الخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠). فى ضوء ما سبق ثمة **تعريف إجرائى لرؤية مصر ٢٠٣٠** بأنها رؤية استباقية ترسم ملامح المستقبل فى مصر من أجل بناء الجمهورية الجديدة، تستوعب المجالات الحياتية كافة. الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بكل ما فيها من تفاصيل و متطلبات مستقبلية، بأطر قانونية وتشريعية تساعد فى تحقيق الضبط والسلام والسيطرة من خلال حوكمة مؤسسات الدولة فى كافة المجالات.وتتكون الرؤية من ثلاثة محاور. الأول اقتصادى: ويتضمن مجالات الاقتصاد، والطاقة، والشفافية والكفاءة للمؤسسات الحكومية. والثانى اجتماعى: ويتضمن مجالات التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمى، والصحة، والثقافة، والعدالة الاجتماعية. والثالث بيئى: ويتضمن البيئة، والتنمية العمرانية. وجدير بالذكر أن الدراسة ستركز بعمق على المحور الاجتماعى بما يتضمنه من رؤية تشريعية لضبط وحوكمة كافة المجالات مستقبلاً.

ج) صناعة المستقبل" Creating the Future"

هو مفهوم يشير إلى وضع آلية عملية قابلة للتطبيق من اجل صناعة المستقبل وتحقيق النجاح في ذلك: "فعلى الإنسان أن يكون على استعداد تام لاستقبال الغد والتأثير فيه، والتكيّف معهُ فيما لا يمكن تغييره، وربطه بالحاضر والماضي حتى لا ينقطع المستقبل عن الماضي والحاضر"، والتي تمر عبر ثلاث مراحل مهمة: هى تحديد الاحتمالات ورصد الصالح منه ، والتخطيط الناجح السليم للمستقبل ، واتخاذ القرار الأفضل والأكثر صواباً من قبل المختصين في كل مجال (الشيرازى، محمد :٢٠١٩م).

ويمكن تعريف صناعة المستقبل للإشارة بوضع استراتيجية للتقليل من المخاطر وتخفيف التهديدات والاضطرابات بهدف الاستمتاع والسعادة بالحياة. ويكون ذلك من خلال بناء تصور لمستقبل ايجابى يسعى إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجميع. وتعتمد هذه الصناعة على الافتراضات والسيناريوهات التى تنطلق من المتاح وتربطه بالمأمول؛ لتحقيق أفضل النتائج المحتملة نحو التغيير والتطلع للتنمية المستدامة والجيل الرابع من الجودة. **(Baldwin ,Bes Pittma–, Durham, NC: 2021,P95–97)**

وبداية صناعة المستقبل تحتاج إلى تحديد الأهداف والأولويات، ومن ثم الآليات والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وأيضاً عناصر القوة المتاحة والممكنة، وكيفية تفعيلها وتوظيفها.؛ فإن مسئولية صناعة المستقبل المزدهر تقع بالدرجة الأولى على عاتق العنصر البشري؛ نظراً لكونه الوحدة البنائية الأساسية لهيكل الكيانات التنظيمية، لذلك فهو مُطَالب بتطوير ذاته باستمرار من كافة الجوانب المعرفية والمهنية والاجتماعية والأسرية، ليظل مواكباً لمتطلبات العصر، وتحديات المستقبل. (الهيتى، هادى نعمان :٢٠٠٣م،٢٣)

وفى ضوء ما سبق يمكن وضع **تعريف إجرائى** لصناعة المستقبل بأنها القدرة على الخلق برؤية تعتمد على الربط بين الماضى والحاضر بشكل يخدم المستقبل. وذلك من خلال الاعتماد على منهج علمى سليم يساعد فى رسم سيناريوهات المستقبل بشكل محتمل؛ ليحقق الممكن أو المأمول ويساعد فى تحقيق رؤية استراتيجية مستقبلية قائمة على فكرتى التنمية المستدامة والجيل الرابع من الجودة فى كافة مجالات الحياة. وتعتمد

(ISSN: 2536 - 9555)

هذه الصناعة على الاستثمار الأمثل لرأس المال البشرى والمعرفى والاجتماعى والتقنى والمادى).

٦) **دراسات سابقة:** لاشك فى وجود العديد من الدراسات والبحوث المستقبلية التى مثلت طفرة فى تاريخ العلم فى المجالات كافة منها ماهو على المستوى الاجتماعى (المجتمع العالمى)(*). تناول بعضها التحليل السببى ومستقبل الوضع الطبقى فى بعض المجتمعات، بينما تناول البعض الأخر مستقبل التغيرات المناخية، أو مستقبل الابداع والتطور الرقمى، و الذكاء الاستراتيجى. ومن الدراسات السابقة ماهو على المستوى المجتمعى (المجتمع الوطنى) وثيقة الصلة برؤية مصر ٢٠٣٠، ومن بينها دراسات

(*) Rhemann, M.(2019). Asymmetry, Disruption, Futures: A Depth and Layered Approach to Understanding the Futures of Change. PhD dissertation. University of the Sunshine Coast.

-. Kiviluoto ,K.(2017). The Layered Reality of Sustainable Transport Campaigning. Master´s Thesis. University of Turku :Turku School of Economics.

-. Inayatullah, S. (2017), Prospective and Strategic Foresight Toolbox, Causal Layered Analysis. Paris. Retrieved 42 March 2018 from https://www.futuribles.com/en/group/prospectiveand-strategic-foresight-toolbox/document/causal-layeredanaly

. Sheraz, U., Farooqi, M.N. (2014).Demystifying the Hawala System Using Causal Layered Analysis. Journal of Futures Studies. 19(1), 1-12.

. Lederwasch, A.et al.(2011). A Vision for Mining and Minerals: Applying Causal Layered Analysis and Art. Journal of Futures Studies.15(4), 203 – 224.

. Kristen Chorba , (2011)A review of Qualitative Research : Studying How Things work, The quanitive report , Vol.16 , no 14 ,Pp, 1136-11408

.Ariell, A. (2010). Forest futures: A causal layered analysis. Journal of Futures Studies. 14(4), 49 - 64.

Cristaino Cagnin, Micheal Keenan,(2008), Ron Johnston fabiana Scapolo, Remi Barre (Eds) , Future –oriented Technology analysis ,"Strategic Inteligence for an Innovation ecocnomy (Berlin, Heidelberg: Springer).

.Desmet, P.M.A. (2003). A multilayeredmodel of product emotions. The Design Journal. In press.

Marjolenin B.A Van Asselt &Jan Rotmans , (2002) , Uncertainty in Integrated Assessment Modeling : from Positivism to pluralism ", climate change , Vol.54, no 1-2 ,pp:75-105.

(خواجة، ٢٠٢١) التى أكدت على ضرورة تعزيز التخطيط التشاركى الاستراتيجى، وتقدير الاحتياجات الإنسانية وتحديد الاولويات المجتمعية، وصنع سياسة رعاية اجتماعية جديدة، والاهتمام بالدراسات التقويمية واستراتيجية ٢٠٣٠. وأيضاً أكدت نتائج دراسة **(عمر، ٢٠١٨)** على ضرورة سن تشريعات تضمن الارتقاء بأداء منظومة التعليم الجامعى وتوفير التمويل اللازم لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم، واتاحة فرص المشاركة لتحقيق اهداف التنمية ووضوح الخطة الاستراتيجية المستقبلية لدور التعليم فى التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ لدى كافة العاملين بالتعليم ومعرفة الاهداف المرجوة منها. كما أكدت نتائج دراسة **(الجزار،٢٠١٧)** على ان مصر اعتمدت على استراتيجية التنمية المستدامة كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد جاءت بناء على رؤية القيادة السياسية لمصر ٢٠٣٠، حيث يتوقع أن يتحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تنافسى متنوع قائم على المعرفة والابتكار وقدرات وعبقرية الإنسانية وتشير مؤشرات الدراسة الى عدم تناسب الاستراتيجة مع مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها الاقتصاد الوطنى. وتوصلت دراسة **(حسن وأخرون،٢٠٢٢)** إلى أن تطبيق أبعاد القيادة المستدامة ممثلة في تنمية الموارد البشرية والمادية، الأهداف طويلة المدى، الإبداع والابتكار، الثقافة التنظيمية، المسئولية الاجتماعية والبيئية، مطبقة بدرجة "مرتفعة" على المستوى العام في المعاهد الخاصة محل البحث، ويوصى البحث بتدريب القيادات الاكاديمية والإدارية على الاستدامة وإنجاز الأعمال بأعلى جودة وبأقل كلفة ممكنة، وذلك باستخدام الأساليب العلمية الحديثة، وتحتاج الهياكل التنظيمية بتلك المعاهد الي التطور والتحسين المستمر لتسمح بسهولة اتخاذ القرارات، والقدرة على التعامل مع الضغط المتزايد بصورة متناسقة بين الوحدات الداخلية، وسهولة انتقال المعلومات، والاتساق مع طبيعة العمل داخل المؤسسات خاصة الأكاديمية.

ولا شك أن الدراسة الراهنة استفادت من الدراسات السابقة على الصعيد النظرى والمنهجى، ثم على الصعيد التحليلى ومناقشة النتائج وبناء السيناريوهات بشكل عام. وبشكل خاص استفادت منها فى صياغة إشكالية البحث لموضوع جديد يختلف عن

(ISSN: 2536 - 9555)

موضوعات الدراسات السابقة وإن كان وثيق الصلة بها. وبناء عليه وبعد تمعن قراءات وتحليلات الدراسات السابقة تحددت أهمية الدراسة الراهنة وما انبثق عنها من أهداف يمكنها أن تضيف لعلم الاجتماع بشكل عام وعلم الاجتماع القانونى بشكل خاص.

٧) المقاربة النظرية لموضوع الدراسة:

في الآونة الأخيرة، أضحى مفهوم رأس المال الاجتماعي أكثر تداولاً من قبل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد عن طريق إدراج العوامل الاجتماعية والثقافية لشرح وتفسير نتائج التنمية. **و**بالرغم من أن أصل مصطلح رأس المال الاجتماعي يرجع إلى القرن التاسع عشر إلا أن تطور هذا المفهوم إرتبط بثلاثة أكاديميين رئيسيين وهم **جيمس كولمان** james coleman ، **بيير بورديو** pierre bourdieu **وروبرت بوتنام** robert putnam، وفي العقدين الأخيرين تبنت الهيئات الدولية لمصطلح رأس المال الاجتماعي و دوره في الإنتاجية وتعزيز الثقة. (Westlund,H: 2008,P256) **و**يعد مفهوم رأس المال الاجتماعي– باعتباره منتجاً معرفيًا من المفاهيم العلمية المعاصرة في مجال النظرية الاجتماعية؛ ونظرًا لأهميته فى التحليل، فقد اجتهد عدد من الباحثين في البحث عن آليات إعادة بناء رأس المال الاجتماعي وتشكيله؛ لإستخدامه كآلية فعالة في خدمة استدامة التنمية، حيث سعى كل من متخذي القرار، وصانعي السياسات في المنظمات الدولية إلى تنشيط ودعم البحوث و الدراسات في هذا المجال. ومن أمثلة ذلك، اتجاه البنك الدولي نحو تمويل العديد من المشاريع البحثية المتعلقة بدراسة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية، بالإضافة إلى تأسيس مجلات علمية متخصصة فيه، وإنشاء العديد من المراكز البحثية مثل مركز رأس المال الاجتماعي بجامعة سنشو اليابانية، علاوة على تنظيم العديد من المؤتمرات الأكاديمية حول رأس المال الاجتماعي ومؤشراته. **(الحايس، جمعة : ٢٠٢١، ٢٩-٣٠)**. لقد أصبحت قضية التنمية أحد أهم القضايا فى الوقت الراهن فباتت ركيزة أساسية لاهتمام الكثير من البحوث فى الفكر التنموى الحديث هذا نظراً لتأكيد حقيقة مهمة مفادها أن البشر هم صانعوا التنمية ويجب أن يكونوا هدفها.

وترجع المنطلقات الفكرية والنظرية لمفهوم رأس المال الاجتماعى الى نموذج تم استحداثه بعد رواد النظرية على يد "اليكس توكفيل" Elex D, Tokfel ،الذي أكد أهمية التضامن والتعاون من أجل تحقيق أغراض مشتركة، حيث أشار إلى ما أسماه بالعادات الاجتماعية، والتي تتمثل في الثقة، والتعاون، والقانون، والاحترام المتبادل، والتبادلية Reciprocity التي يكتسبها الأفراد بعضويتهم في هذه الروابط المدنية بكافة أشكالها. ملتزمة في ذلك، بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والإدارة السليمة للتنوع، والاختلاف (Mary Tabor Griswold and Mark W: 2006,p.26.).

ويعد رأس المال الاجتماعي متغيرا مهماً في التحصيل العلمي وفى الصحة العامة وإدارة المجتمع، كما أنه يؤثر على الأداء الاقتصادي والتجاري، حيث تتلخص الآثار المفيدة المحتملة لرأس المال الاجتماعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ زيادة فاعلية المؤسسات الحكومية؛ انخفاض مستويات الجريمة؛ تسهيل تشغيل أسواق العمل وبلوغ تنمية بشرية مستدامة من خلال التفاعل الإنساني. (Claridge, T., 2004,P.64) وقد شرح روستيلا (Rostila,2011:109) نوعيه رأس المال الاجتماعي الفردي، والجماعي لعلاقة رأس المال الاجتماعي بالصحة؛ وذلك عن طريق تقسيم رأس المال الاجتماعي لشقين: الشق الأول صنف فيه رأس المال الاجتماعي إلى نمطين: بنائي كمى(Structure) ومؤشره الشبكات الاجتماعية. و الثاني معرفي كيفى (Cognitive) ومؤشره الثقة الاجتماعية وتتحول من ثقة سميكة trust Thick إلي ثقة خفيفة Trust Thin. أما الشق الآخر فهو جماعي باعتبار أن رأس المال الاجتماعي مورد مجتمعي لابد من فعل تنسيقي Action Coordinated يهيئ الموارد للأفراد، وفردي يعيد تلك الموارد التي حصل عليها داخل الشبكة والبناء للأفراد الآخرين.

آليات بناء الرأسمال الاجتماعى :تتضمن الأتى : **<u>الجرأة:</u>** من خلال تصور حلول مستقبلية جريئة تساعد فى معالجة المشكلات الاجتماعية المزمنة، والتطرق للأسباب الكامنة ومحاولة التغلب عليها ورسم سيناريوهات اصلاحية لتحسين وبناء رأس المال الاجتماعى. كما تتضمن **<u>الاتصال:</u>** من خلال الانخراط بعمق مع الجماعات التي تُقدم الخدمات. فالعمل على خلق مستوى من المشاركة في العديد من الدوائر الاجتماعية

(ISSN: 2536 - 9555)

يمكنه التأثير على النتائج التنموية بشكل مستدام. أيضاً تتضمن **القدرات:** من خلال استخدام البيانات والمعلومات والكودار البشرية؛ حيث يساعد ذلك فى فهم الاتجاهات والتنبؤ بالسلوك نحو بناء وجودة رأس المال الاجتماعى فى المستقبل وتحسينه. ومن الآليات القدرة على **الإبداع:** من خلال تعويض المقاربات التقليدية بحلول مبتكرة فى ضوء الابداع والابتكار والتطوير؛ فينعكس على بناء رأس المال الاجتماعى. وأخيراً **المثابرة:** بالاستفادة من الوقت والعلاقات والموارد اللازمة؛ مما يخلق بيئة صحية فى كافة المجالات ويحقق التنمية. (Bhandari, Humnath & Yasunobu, Kumi. 2009, P.480–490:). وقد حدد (Kashefi ,٢٠١٥ :p 30) مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي في درجة النشاط والمشاركة مع الجمعيات التطوعية، الثقة العمومية، الثقة في المؤسسات، الثقة الشخصية، فرأس المال الاجتماعي يمكن تقسيمه لنوعين وفق طبيعة الموارد، فعند بورديو وكولمان يُعد رأس المال الاجتماعي موردً ا فرديًا يُستمد من المستوى الميكرو للعلاقات الاجتماعية المؤسسية، ومن خلال توظيف مفاهيم مثل العقلانية المقيدةrationality bounded ، والمعاملة بالمثل (التبادلية) يرتبط المفهوم بنظرية التفاعلية الرمزية .theory interactionist symbolic ، بينما عند بوتنام وفوكوياما يُعد وحدة معيارية entity normative أو مورد بنائي يُستمد من المستوى الماكرو للبناء الاجتماعي/ الثقافي؛ لكونه موردًا بنائيًا معياريًا.

مكونات رأس المال الاجتماعى والمنطلقات النظرية نحو تحقيق بناء المستقبل

المكون البنائى : يتمثل فى الموارد الاجتماعية: حيث تتضح من خلال الروابط أو الشبكات الاجتماعية ويشير إلى كثافة الأنشطة بين الجماعات والاتصالات والعلاقات. ويرتبط به المكون البشرى وتنمية الكوادر.

المكون المعرفى : يتضمن توقعات الدعم والتبادل والمشاركة والثقة، فإن التعاون له نفس أهمية التنافس فى تحقيق التنمية، بل التعاون يجمع الانجاز والتنظيم بين الأفراد والجماعات. (H. Westlund,: 2008, P.256)

المكون التنموى: يخلق رأس المال الاجتماعى المتطور بيئة صالحة للنمو والاستدامة الاجتماعية؛ فلرأس المال الاجتماعى تأثير ايجابى على رأس المال البشرى

من خلال شبكة العلاقات التى تنتقل خلالها المعلومات والخبرات؛ فتساعد على الابتكار والابداع والتقدم التكنولوجى. كما أن لرأس المال الاجتماعى تأثير ايجابى على تنمية قضايا التعليم من خلال رفع كفاءة التعليم التشاركى وتعليم الأقران وتبادل الثقة والتعاون فى التعليم والتعلم. كذلك ينعكس على تنمية الاقتصاد فالمجتمعات التى تملك رأس مال اجتماعى قوى لديها القدرة على التعاون البناء بين أفرادها كما أن لديها القدرة على التطور والنمو والاستقرار المجتمعى، وزيادة رصيد العلاقات والروابط الاجتماعية التى تشكل نوع وكم التفاعلات الاجتماعية لمجتمع ما وتحديد شكل تنميتها فى المستقبل؛ مما يؤدى إلى التماسك الاجتماعى فى إطار من قيم ملزمة وقوانين اجبارية لتحقيق العدل والمساواة والضبط الاجتماعى؛ ومما يتيح تحقيق التقدم. (Daniel Owen K, Lan Bannon:2004,P.125).

المكون التشريعى : وهنا تأتى أهمية المكون القانونى والغطاء التشريعى فى انعكاس رأس المال الاجتماعى على مجالات التنمية التى يمكنها صناعة المستقبل؛ فإن سن التشريعات يساعد على مسألة الضبط بين عناصر رأس المال الاجتماعى وينظم العلاقات بشكل يحقق فكرتى العدل والعدالة، ويؤكد الإنصاف والمساواة ويراعى متطلبات التنمية والاتجاه بشكل أفضل نحو المستقبل.

ثانياً: قراءة فى التأصيل النظرى والمنهجى للدراسات المستقبلية

١) نبذة تاريخية

لقد اختلفت الآراء فى تحديد نقطة بدء حاسمة ومحددة لبداية الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل؛ نظراً لتعددها واختلاطها وكثرة المهتمين بها فى عديد من المجالات،فلم يكن تأسيس الدراسات المستقبلية من فراغ وإنما جاء نتيجة عدة عوامل وأسباب وتحولات معرفية على الصعيد الاجتماعى والفلسفى والسياسى والاجتماعيى والتكنولوجى. ليس هذا فحسب بل وصل الاهتمام بالمستقبل إلى كونه ممارسة اجتماعية وذلك بظهور الجماعات البشرية المنظمة والقبائل والامبراطوريات. وليس أدل على ذلك من أعمال أفلاطون حول المدينة الفاضلة وكتاب اراء أهل المدينة الفاضلة" لأبي نصر

(ISSN: 2536 - 9555)

الفارابي، وكتب توماس مور عن "مدينته الفاضلة"...وغيرهم. فقد كان استشراف المستقبل مسألة ضرورية لاستمرار هذه الكيانات الاجتماعية والسياسية.

وإذا ما رصدنا أعمال مؤرخى المستقبليات، نجد بعضهم رد البدايات المنهجية للدراسات المستقبلية، إلى القرن السادس عشر حيث ظهر كتاب المفكر الانجليزى توماس مور والمعروف بعنوان" اليوتوبيا" عام ١٩ ق م، والبعض يؤرخ لتلك البداية بكتاب الفيلسوف الانجليزى فرانسيس بيكون (١٥٦١ –١٦٢٦م) والذى جاء بعنوان " أطلانطا الجديدة" (عبد الرشيد، ميادة محمود: ٢٠٢٠م، ٤٦٧) ويردها البعض إلى القرن التاسع عشر، كما في النبوءة الذائعة الصيت التي ارتبطت بـ مقال في السكان للقس الإنكليزي توماس مالتوس الذي عرض فيه رؤية مستقبلية تشاؤمية للنمو السكاني. وردها آخرين إلى المفكر الفرنسي كوندرسيه في كتابه مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري، الذى نُشر في عام ١٧٩٣م،واستخدم فيه أسلوبيْن منهجييْن في التنبؤ ما زالا يستخدمان على نطاق واسع من قبل المستقبليين المعاصرين، وهما التنبؤ الاستقرائي Extrapolation، والتنبؤ الشرطي Conditional Forcasting .. (نصر، محمد إبراهيم منصور :٢٠١٣م،٣٥).

بيد أن البداية الأوضح لظهور الاهتمام باستطلاع المستقبل كتخصص كانت مع بدايات القرن العشرين، حيث أعتبر بعض المؤرخين أن عالم الاجتماع جيلفيلان s.gilfillain هو أول من طرح أساساً منهجياً للدراسات المستقبلية بمعناها الاصطلاحى المعاصر عندما اقترح عام ١٩٠٧م أن يسمى هذا الحقل من الدراسة " ميلينتولوجى "أو علم دراسة احداث المستقبل. ليكون النصف الأول من القرن العشرين قد شهد بذلك محاولات لتخصيص واستقلال هذا الحقل الدراسى كما برزت فيه جهود لينين في التخطيط المركزي للاتحاد السوفياتي السابق (١٩٢٨. ١٩٣١م) إلى أن تمكن الإنسانية لأول مرة في النصف الثانى من القرن العشرين بفضل تطور المعرفة العلمية وتقدم التكنولوجيا من وضع المستقبل في إطار علمي دقيق..(نصر، محمد إبراهيم منصور :٢٠٣م،٣٥)، وتحديداً عام ١٩٤١م حيث توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل المؤرخ الألماني «أوسيب فلختهايم» ossip felecchtheim، تحت اسم

Futurology وهو الاسم الشائع للدراسة المستقبلية في اللغة الإنجليزية(نبيه،محمد صالح، ٢٠٠٢م :٩)، ويقابله المصطلح الفرنسي Prospective للعالم الفرنسي جاستون برجي Gaston Berger وهومن الأوائل الذين صاغوا مفهوم الاستشراف ويُطلق عليها أحياناًfuture Studies ، وكذلك برتراند جوفنيل ٤ Bertrand Jouvenel، ويُعد بيرجى مؤسس المركز الدولي المستقبلي١٩٥٧، والأب الروحي للفكر الاستشرافي الفرنسي ورائد الفكر المستقبلي الحديث في أوروبا. وهناك مجموعة من الباحثين الذين تميزوا في الدراسات المستقبلية في أمريكا واوروبا، ومنهم برتراند دو جوفينيل وبيير ماسي وهيرمان خان وتوفلر وأولاف هلمر وادوارد كورنيش وريتشارد سلوتر ودانييل بل وغيرهم. ورغم ذلك ظل الجدل محتدماً حول ماهيةّ ومفهوم الدراسات المستقبلية وتكييف طبيعتها.(الإدريسي،خالد ميار :،٢٠١٦م،٣٤)

٢) **مراحل تطور الدراسات المستقبلية وأنماطها ونماذجها**

أ–**المراحل:** قُسمت إلى ثلاث، حيث تم تغليب منهج الإسقاط والحددس والمنظور التجزيئي في المرحلة الأولى، ثم تطوير المناهج الكمية واالاستقرائية، مثل المصفوفات الرياضية والدواليب والسيناريوهات، ونظرية الاحتمالات والثلاثيات والمسافة واللعب والمحاكاة، وغيرها من التقنيات فى المرحلة الثانية، ثم بدأت المرحلة الثالثة بالميل التدريجي نحو المنظور الكلي على أساس أن الكل أكبر من مجموع أجزائه. (عمرو، احمد :٢٠١٦م، ٧٥)

ب–الأنماط : وتنقسم إلى النوع الأول : المستقبلية التحليلية التى تحتاج الى دراسات علمية واقتصادية وتقيم الحالات الاجتماعية وهى التى تجيب على سؤال مفاده ماذا سيحدث فى المستقبل؟، ويمكن استخدام طريقة دلفى مع مثل هذه الدراسات.والنوع الثانى: المستقبلية النبوئية (الخيالية) ويجيب هذا النوع على سؤال مفاده ماذا يمكن أن يحدث فى المستقبل ؟ وهى محط اهتمام مؤلفى الخيال العلمى أما النوع الثالث: فهو المستقبلية التشاركية وقد وجدت للرد على سؤال مؤداه ماذا يجب أن يحدث فى المستقبل؟ وهو ما يعتمد على خلق مستقبل مرغوب فيه؛ لتساعد على دعم البرامج الاجتماعية بصورة عملية وسريعة وبشكل أفضل ، فقد تخطت المستقبلية التشاركية

(ISSN: 2536 - 9555)

المستقبلية التحليلية والمستقبلية النبوئية. (كانداجي، سام–هاشم،نوار جليل،٢٠٠٤م،٦١–٦٥) ويُعد هذا النمط مي المستقبلية أكثر ديمقراطية، كما تركز على أصحاب المصلحة الذين يطورون مستقبلهم، بناءً على افتراضاتهم للمستقبل.(Inayatullah 2007,54) .

ج–النماذج: و تنحصر فى الأتى: النموذج البديهى الذى يعتمد على الخبرة العملية ولكنة يفتقر من وجود قاعدة كبيرة من البيانات والمعلومات. وهو مستمد فقط من رؤية بديهية ناتجة عن خبرة ذاتية. ويُعد محاولة للتعرف على التفاعلات المستمدة من قضية معينة. فإن الحدس في هذه القضية ليس مصدر إلهام لكنه تقدير يعتبره الباحث مناسباً لبعض الحالات المستقبلية المحتملة؛ النموذج الاستكشافي يشير إلى مستقبل ممكن من خلال مثال يوضح العلاقات والتشابكات؛ وهذه العلاقات والتشابكات تقوم على ثلاثية من الماضى والحاضر والمستقبل والعلاقة التناغمية القائمة بينهم؛ النموذج الاستهدافي أو المعياري: وهو تطوير للنموذج البديهي، ولكنة يستفيد من مختلف التقنيات العلمية المستخدمة. نموذج التغذية العكسية والبث العكسى يركز هذا النموذج على جميع المتغيرات في إطار موحد يجمع النموذجيين السابقين، وذلك على شكل ردود فعل ولهذا فهو يعتمد على التفاعل، أو على عدم نسيان الماضي وعلى عدم تجاهل الأسباب الموضوعية التي ربما تتدخل لتغيير مسار المستقبل.فهو يجمع، بما فيها البحوث الاستكشافية، البيانات والوقائع والبحث التنظيمي، ويعلق أهمية خاصة على الإبداع والخيال والتقدير. هذا النموذج يمثل خطوة إلى الأمام للبحث المنهجي المستقبلي. (النوبى، محمد:٢٠١٨م،٣٦،٣٣)

٣) الدراسات المستقبلية فى علم الاجتماع

بحلول القرن العشرين، بدأ الأكاديميون والفلاسفة والكتاب والفنانون في جميع أنحاء العالم في استكشاف سيناريوهات مستقبلية كافية لتشكيل حوار مشترك .ويعتبر عالم الاجتماع الأمريكي جيلفيلان s.gilfillain أول باحث استخدم تعبير علم المستقبل science of the future في أطروحة تقدم بها إلى جامعة كولومبيا لنيل درجة الدكتوراة عام ١٩٢٠ وكان قد استخدم في مقال له عام ١٩٠٧ مصطلح mellontology وهي كلمة لاتينية تعني أحداث المستقبل... ومن الكتاب البارزين

الذين ظهروا خلال النصف الثانى من القرن العشرين عالم الاجتماع الهولندي فريد بولاك fred bolak، الذي تناقش أعماله صور المستقبل 1961 أهمية الصور في خلق المجتمع للمستقبل؛ كما طرح مارشال ماكلوهان، كتاب نظريات حول كيفية تغيير التقنيات لفهمنا المعرفي. (Gutenberg Galaxy 1962) وMedia Understanding The Extensions of Man 1964، والربيع الصامت لريتشيل كارسون 1962 والذي كان له تأثير كبير على الدراسات المستقبلية لاسيما فى مجال الحركة البيئية. (Boulding, EliseM, 1982,p.323-324)

وبإستقراء المزيد من التطوير، نجد أنه في عام ١٩٦٧، قام عالم الاجتماع النرويجى جوهان فينسينت جالتونج، Johan.v. Galtung بتأسيس مجال دراسات السلام والصراع (WFSF) ومعه أصبح الحوار الدولي مؤسسيًا في شكل الاتحاد للدراسات المستقبلية الذي كان أول رئيس له في الولايات المتحدة، ثم بدأ عالم الاجتماع إدوراد كورنيش Edward Cornish صاحب كتابى الاستشراف :مناهج استكشاف المستقبل ٢٠٠٧، و دراسة المستقبل الصادر ١٩٧٧، حيث قام 1966 بتأسيس جمعية المستقبل العالمى (WFS)، وهي منظمة تركز بشكل أكبر على الأشخاص المهتمين بالدراسات المستقبلية. (Cornish ,Edward, 1977, P.300)، ثم تم تأسيس جمعية المستقبليين المحترفين (APF) في عام ٢٠٠٢ ، وقد تضمنت ٤٠ دولة وأكثر من ٤٠٠ عضو مهمتهم هي تعزيز التميز المهني من خلال "إظهار قيمة الاستشراف الاستراتيجي والدراسات المستقبلية، هكذا استمرت حركة تطور مجال الدراسات المستقبلية بإنشاء العديد من المؤسسات التى اهتمت برصد ونبؤة المستقبل.

(Marina Giaoutzi,Bartolomeo, 2013, pp.41-45)

كما أسس سليمان الكعبى كعضو فى جمعية المستقبليين المحترفين وكأول إماراتى خليجى، أسس أول موقع إلكتروني عربي، يهدف إلى نشر مفهوم استشراف المستقبل في العالم العربي، وفقاً لأصوله العلمية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل، ظهرت دراسات ذات صبغة تجديدية للتغيير الاجتماعي والتكنولوجي من قبل علماء اجتماع خاصة (Ogburun William.F) و (S.Colam)اللذين انقطعا إلى دراسة اتجاهات

(ISSN: 2536 - 9555)

التكنولوجيا واهتما باتجاهات وتداول منحنيات التوزيع الإحصائي الاجتماعي وتشتته، وبالتقنيات الوليدة التي تسميها الآن بالاستشراف التكنولوجي أو دراسة المؤثرات والفعالية. (نيف، اندرياس و ك داهايم،وكرنيليا: ٢٠٠٩م، ٤١٣)

٤) مناهج وطرق وتقنيات الدراسات المستقبلية

أ)المناهج: وفى ضوء النماذج السابقة لبحوث الدراسات المستقبلية يمكن تحديد منهاجها فى المنهج الاستكشافى أو الاستطلاعى أو الاستقرائى ويرتبط باستطلاع توجهات الرأى فيما يتعلق بمستقبل علاقات ماضوية بواسطة نموذج من العلاقات والتشابكات، والمنهج الاستهدافى (المعيارى) ويعبر عن التداخل الواعى والمباشر لتغيير المسارات المستقبلية فى إطار احكام وأهداف محددة مع الاستفادة من الاضافات المنهجية، والمنهج الحدسى الذى يعتمد على الخبرة الذاتية والتراكمية المعرفية السابقة وينشأ عن رؤية مستقبلية تعكس ذاتية الفرد وخبراته (جلبى، على عبد الرازق :٢٠١١م، ٧٣). **ومنهج التحليل المستقبلى** وهو منهج علمى مركب من المنهج الاستكشافى والاستهدافى المعيارى وواسع الاستعمال فى الدراسات التى يقوم بها ويركز عليها الخبراء والباحثون وصناع القرار فى دراساتهم وقراراتهم الاستراتيجية فى مختلف الميادين ويمكن توظيفه بطريقتين اما الاستعمال التوقعى للتصور أو الاستعمال التقريرى للتصور، والمنهج الشمولى أو الكلى ويمثل التعبير الدقيق عن الظواهر والحركات والتغييرات والتشابكات والتفاعلات كلها، فلا تتجاهل العلاقات الماضية، ولا تغفل الأسباب الموضوعية التى ستفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية وُيعد هذا المنهج مساراً للبحوث المستقبلية المعاصرة ، وتوجد مناهج أكثر بروزاً وحداثة مثل منهج دلفى– منهج عجلات المستقبل. (عاشور،سليم:٢٠١٨م،٢١٩) ومنهجية التحليل الطبقى السببي كمنهج للتحليل يتناسب مع الدراسات النقدية للمستقبليات على وجه الخصوص ويمكن استخدامه فى ضوء نظرية مابعد البنيوية بشكل عام لتفسير المستويات المختلفة لموضوع الدراسة والوصول إلى سيناريوهات بديلة أكثر دقة وشمولية.وقد تم توظيف هذا المنهج فى مجال التخطيط الاستراتيجى والدراسات المستقبلية من خلال الدمج التكاملى بين عمليات التجريب والتفسير والنقد ومن خلال انشطة التعليم التفاعلى واكتساب الخبرة

(Inayatullah:2017,P.45). وأخيرا، المناهج التشاركية الصارمة فى هيكلة التفكير تلك التى تمر بمراحل وفقاً لتقنية مصفوفة التأثير المتبادل المدعومة حاسوبياً ببرمجيات متطورة ومتاحة تتمثل فى التحليل الهيكلى بالاستعانة ببرنامج Micmac،– تحليل إستراتيجيات الفاعلين بالاستعانة ببرنامج Mactor – التحليل المورفولوجي: بالاستعانة ببرنامج Morphol – مناهج الخبراء بالاستعانة ببرامج Smic و Prob–Expert . (سلوتر، ريتشارد: ٢٠١٦م،١٦)

ب) الطرق: يمكن أن تكون كمية أو كيفية أو الاثنين معا، وقد تكون الطرق نظامية موضوعية بتبنيها نماذج صريحة ومقننة للظاهرة المدروسة أوطرق لا نظامية ذاتية تعتمد على الحدث والخيال والخبرة. أما عن الطرق الكمية، فتعتمد على جمع المعلومات من الواقع بالاستمارات والمقابلات، ودولاب المستقبل،والاسقاط، والمنحنى الجامح، والسلاسل الزمنية، وكذلك شجرة العلائق والتحليل المورفولجى،وأيضاً ملئ مصفوفة التأثير المتبادل أو الاستشفاف أو طريقة دلفي فى استشارةّ الخبراء، (فراندز، أدموند:٢٠٠٢م،١٩،٢٠) وأما المناهج الكيفية مثل تقنية بناء النماذج؛ إذ صمم دوركهايم نموذجه عن العلاقة بين التامسك الاجتماعي وظاهرة الانتحار أو "نموذج لوك فان كمبينهود" لتفسير العلاقة بين الهامشية والجناح، وبهذا يتحقق شرط النظر العميق الذي يُعد أحد أسس الدراسات المستقبلية بحسب غاستون بريجي. (كيفي، ريميون وآخرون: ١٩٩٧م،139–144).

وتنقسم **أساليب** الدراسات المستقبلية إلى **الأساليب التقليدية** وتستخدم لاستقراء المستقبل مثل أسلوب التنبؤ عن طريق التخمين ويعتمد على الحدس فى تقدير جوانب المستقبل– أسلوب استقراء الاتجاهات –ويعتمد على الاتجاهات التى ثبتت فى التاريخ القريب وستستمر فى المستقبل – أسلوب الاسقاطات ويعتمد على طرق الاسقاط على استقراء الاتجاهات الماضية – أسلوب المحاكاة والمماثلة وهو امتداد لاسلوب الاسقاط بوجود النموذج ولكنه يتميز بتعدد العوامل والتحليل الاجتماعى– أسلوب التعرف على المستجدات الممكن توقعها والتى يترتب عليها تغييرات لا يمكن توقعها باسلوب الاسقاط– وأسلوب تحديد مجالات الانتشار ويقوم على ان التغييرات الاجتماعية تنجم

(ISSN: 2536 - 9555)

عن انتشار التكنولوجيا الواسع.. (عاشور، سليم:٢٠١٨م،٢٢٠-٢٢٣). **أما الأساليب الحديثة** فمثل: أسلوب السلاسل الزمنية– أسلوب الاسقاطات السكانية– أسلوب الألعاب أو المباريات– أسلوب تحليل الآثار المقطعية– الأساليب التشاركية– أساليب التنبؤ من خلال التناظر والاسقاط– أساليب تتبع الظواهر وتحليل المضمون– أسلوب المسوح– أسلوب السناريوهات. (العيسوى، إبراهيم: ٢٠٠٠م،١٦)

ج) تقنيات الاستشراف في علم الاجتماع: تعتمد مناهج الدراسات المستقبلية على هيكلة التفكير نحو المستقبل بالاستفادة من تعددية اختصاصات روادها؛ فنجدها تعتمد على مقاربات تخصصية مختلفة، مثل الاعتماد على الاحتمالات والنماذج الرياضية والمحاكاة الواقعية والافتراضية. كما تستخدم الاستبيانات والمقابلات المشروطة، إضافة الى المناهج التاريخية والخيال الموجه والسيناريوهات المعيارية والاستكشافية، إضافة إلى مناهج بين تخصصية. كما تولى المنظور النقدي اهتمامًا كبيراً؛ فليس هناك دراسة استشرافية ثابتة وإنما تتجدد باستمرار وفقاً لتغير الواقع. ومن أشهر تقنيات الاستشراف فى علم الاجتماع ما يلى:

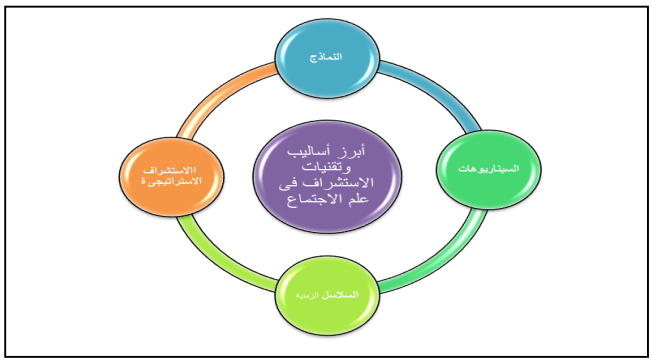

١) بناء النماذج Modélisation : وتعنى بناء نظام نظري يماثل النظام المراد دراسته؛ إذ يشمل كل خصائصه البنيوية من خلال عملية المحاكاة، ثمّ تحديد العلاقات التفاعلية بين مكونات النموذج المختلفة، ممّا يؤلف مجموعة افتراضات على أساس تغّير جزئى أو كّلى فى النظام، ثمّ ترجيح أحد المتغيرات وفقا للمعطيات المتوافرة. كما تنقسم النماذج إلى نوعين : نماذج النظم الفرعية التي تحايك عمل قطاعات ونظم محددة

(إقليم، قطاع البترول، وغيرها)، وكذا نماذج النظم الكلية التي تحايك عمل نظام رئيس مثل النظام الدولى. ويمكن تقسيم المتغّيرات التي يُبنى بها النموذج إلى متغّيرات مستقلة بها متغيرات خارجية لا تنتمي إلى بنية النظام المراد دراسته، ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبنية الذاتية للنظام، والمتغيرات التابعة تعتمد على النموذج الذي نضعه (Ogilvy, James. 1996,p.45)

وقد ثمة نقاش بين اعلام الاجتماع الأوائل فى استخدام النماذج فى مجالات علم الاجتماع، ثم استقر الأمر لمصلحة استخدامها، بعد أن عرف عالم الاجتماع الفرنسى ريميون بودون Raymond Boudon النموذج بأنه مجموعة من الاقتراحات التى يمكن أن نستنتج منها بطريقة آلية مجموعة النتائج المرتبطة مباشرة بالظاهرة المدروسة التي تصنف وفقا لغايتها الى نماذج معيارية ووصفية وتفسيرية؛ وثمة نقد موجه لإستخدام النماذج فى علم الاجتماع تمثل فى تبسيطها المفرط للظاهرة الاجتماعية لكن هذا التبسيط له اهميته من حيث الوضوح والفاعلية . (بودون، ريميون وآخرون: ١٩٨٦م، ٥٨٥ – ٥٩٠.)

٢) **الاستشراف الاستراتيجى** strategic insight : وهو ما يسميه عالم المستقبليات الاسترالى ريتشارد أ. سلوتر بالمستقبليات المتكاملة بوصفها مرحلة متقدمة فى الدراسات المستقبلية؛ إذ كانت هذه الدراسات تميل فى البداية إلى تلبية هيئات محددة مثل الشركات التجارية وأقسام التخطيط والمكاتب الاستشارية والوكالات الحكومية،وكانت تتطلب معرفة أدوات الاستشراف كتقنية ديلفي والسيناريوهات، وهم يركزون بذلك على المجال الخارجي كالتكنولوجيا والبنى التحتية..وغير ذلك. غير أنً سلوتر يقترح تضمين المجال الداخلى فى الدراسات المستقبلية، معتمدا على ما قام به كن ويلرب من استنباط طريقة لدمج الأفكار من تخصصات مختلفة (علوط، عمر: ٢٠١٧م، ٢١٣)

٣) **السيناريو**: هو فرع رئيسي من علم المستقبل وظيفته هى وصف مختلف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجها. وهو أيضاً وصف لوضع مستقبلي وسبل إدارته . كما أنه يُعد قصص عن المستقبل يشمل الماضي والحاضر ووصف لمستقبل محتمل،

(ISSN: 2536 - 9555)

أكثر من كونه توقعات محتملة لمستقبل فعلي؛ لأن السيناريو هو سلسلة من الافتراضات لأحداث مقبلة و صورة متناسقة لمستقبل محتمل.(Inayatullah, S. 2017,P.76)

ويعرف بأنه نظام عمل مبرمج للاستجابة على الأحداث والتطورات الرئيسية داخل إطار من التخطيط المستقبلي للدولة أو المؤسسة، وذلك بهدف تحقيق النجاح في المستقبل .ويُعد التعريف العلمي للسيناريو الأكثراستخداماً وشيوعاً هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، وتوضيح خصائص المسار أو المسارات التي تؤدي اليه، بدءا من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض، وصياغة السيناريوهات تعتمد على بلورة الاتجاهات، والصور، والنبؤات. (Desmet, P, 2003,P. 27)

خصائص السيناريو● : كتابته تتطلب إبداع وخيال فكري عميق ● . يستند على منهج علمي دقيق للحصول على الحقائق. ويستند على أحداث رئيسة واقعية ● . يقوم على تحقيق أهداف وطنية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية "، أو الوصول إلى أقرب ما يمكن من هذه الأهداف ● ."عدد السيناريوهات يمكن أن يكون من اثنين إلى أربعة ● تتم صياغته بسرية كبيرة في بيانات يستخدمها المتخصصون في المجالات المحتملة المتعلقة بالموضوع المدروس ● يمكن أن يعتمد على حشد من العلماء والخبراء (النوبى، محمد:٢٠١٨م،٣٥،٣٤)

أقسام السيناريو :ينقسم السيناريو إلى قسمين : القسم الأول هو صناعة الازمة: هذا هو سيناريو إيجابي يفرض إرادته، من خلال صنع أزمة معينة، تهدف إلى إجبار الطرف الآخر على قبول قرار ما. هذا السيناريو يتسم بإجراءات إيجابية فاعلة، ويفرض مواقف محددة على قيادة الطرف الآخر للتعامل معها، ومن خلال ذلك، ينفذ القرار. وقد شهد العقد الماضي العديد من هذا النوع من السيناريو، سواء في الخليج أو في مناطق أخرى من العالم .وسيناريو أخر ايجابي هجومي نشط للتعامل مع الأحداث الخارجية أو الداخلية . أما القسم الثانى هو مواجهة الأزمة: ويتمثل فى إجراءات سلبية (دفاعية)، لتسخير إمكانات، لتحديد الأسلوب ولتوظيف الأشخاص والمنظمات التي سوف تعالج مراحل الأزمة. هذا السيناريو لابد منه للحفاظ على استمرارية وسلامة 'الدولة والمؤسسات، وعدم تعرضهم لصدمات قوية. (النوبى، محمد:٢٠١٨م،٣٥)

طرق بناء السيناريوهات المستقبلية- • :الطريقة الحدسية اللانظامية- • الطريقة النظامية النموذجية- • (الطريقة التفاعلية أى التفاعل بين الحدسية والنموذجية. (النوبى، محمد:٢٠١٨م،٣٦)

٤)**أسلوب تحليل السلاسل الزمنية** Time Series Analysis) **يُعد** من الأساليب الإحصائية الجديرة بالاهتمام، والتي تطورت كثيراً، وأصبح بالإمكان استخدامها لغرض التوقع لمستقبل العرض والطلب على خدمة أو سلعة ما. ويعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على تتبع الظاهرة (أو المتغير) على مدى زمني معين (عدة سنوات مثلاً)، ثم يتوقع للمستقبل بناءً على القيم المختلفة التي ظهرت في السلسلة الزمنية وعلى نمط النمو في القيم، وبناءً عليه فالسلسلة الزمنية Time series : هي مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن كالسنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أية وحدة زمنية. فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم اعتماده لبناء التوقعات المستقبلية. (Priestley, M: 1981,P.34-37) . وهى أيضاً مجموعة من القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر مرتبة وفق حدوثها في الزمن وتعطي قيم ظاهرة محددة ونقرأ هذه القيم من اليسار إلى اليمين فنقول أن أول n من هذه المشاهدة هي x3 , x2 , x1): (.xn,...,وتعتبر السلاسل الزمنية من أهم أساليب التنبؤ حول المستقبل من خلال وقائع الأمس واليوم. وللتوضيح أكثر هى عبارة عن سلسلة من نقاط البيانات المفهرسة (أو المدرجة أو رسوم بيانية) في ترتيب الوقت. الأكثر شيوعًا أن السلسلة الزمنية هي تسلسل يتم التقاطه في نقاط زمنية متتالية متساوية المسافات. وبالتالي فهي عبارة عن سلسلة من بيانات الوقت المنفصلة .من أمثلة السلاسل الزمنية ارتفاعات المد والجزر في المحيطات، وعدد البقع الشمسية (Shasha, D: 2004,P.54-55)

نوعية قيم السلسلة :من حيث كونها قيماً متصلة أو غير متصلة، ويؤدي هذا المعيار إلى الصنفين التاليين:

السلاسل الزمنية المتصلة: وهي السلاسل الزمنية التي نقيس فيها قيم ظاهرة متغيرة خلال فترة من الزمن مثل الساعة، اليوم، الأسبوع، الشهر، ربع سنة.. الخ، ومن أمثلة هذه السلاسل كمية استهلاك الطاقة الكهربائية شهرياً، ونسب المواليد خلال العام، وحجم الاستيراد والتصدير في بلد ما خلال العام، وكمية الأمطار السنوية وغيرها. **أما** السلاسل

(ISSN: 2536 - 9555)

الزمنية غير المتصلة (المتقطعة): فهي السلاسل الزمنية التي تقيس قيم ظاهرة متغيرة عند لحظة من الزمن، ومن أمثلة هذه السلاسل عدد السكان في مدينة ما في اليوم الأول من كل سنة(Priestley, M, 1981,P.37-38)

مكونات السلسلة الزمنية

- الاتجاه العام (Secular Trend)
- التغيرات الموسمية (Seasonal Variations)
- التغيرات الدورية (Cyclical Variations)
- التغيرات العشوائية أو العرضية (Irregular Variations)

(Shasha, D. :2004,P.56-57).

ثالثاً: الاجراءات المنهجية للدراسة والتقنيات المتبعة في التحليل

نوع الدراسة ومنهجها : فى ضوء ماسبق تنتمى الدراسة لنمط الدراسات المستقبلية، وتتبع منهج التحليل المستقبلى الذى يجمع بين التصور التوقعى والتقريرى، وبين المنهج الاستكشافى والاستهداف المعيارى.

مجتمع الدراسة : هو مستقبل المجتمع المصرى (الجمهورية الجديدة فى رؤية مصر ٢٠٣٠).

طرق وتقنيات التحليل فى الدراسة :تقتضى طبيعة الدراسة وأهدافها استخدام طريقة تحليل المحتوى لمواضع التشريع برؤية مصر ٢٠٣٠ كأحد آليات المنهج التحليلي لجمع البيانات والمعلومات وتصنيفها، ومعالجتها، وتحليلها تحليلاً كيفياً (كافياً ودقيقاً). كما تستخدم الدراسة تقنية السيناريوهات والتى تعتمد على ثلاثة أنماط هى السيناريو الامتدادي أو المرجعي الذى يعرض الوضع القائم والحالي، وكذلك السيناريو الإصلاحي الذى يعرض آليات لإصلاح الوضع الراهن، وأخيراً السيناريو الابتكاري من خلال الوصول إلى صورة أفضل في المستقبل، وتتبنى الدراسة الحالية السيناريو الإصلاحي مستقبلاً فى ضوء رؤية ٢٠٣٠، لكونه القريب إلى التحقيق على أرض الواقع، فإننا وان كنا نأمل كثيراً في تحقيق ملامح السيناريو الابتكاري (لكونه الصورة المثلى لما يجب أن يكون) إلا أنه يجب علينا أيضاً إدراك صعوبة تحقيقه في الواقع المنظور، لعدم توفير الإمكانيات التي تساعد في تحقيقه.

رابعاً: الرؤية التحليلية وبناء سيناريوهات صناعة المستقبل

١)-الرؤية التشريعية فى استراتيجية مصر ٢٠٣٠ ودورها فى صناعة المستقبل:

إذا استقرأنا استراتيجية مصر ٢٠٣٠ بشكل خاص نجدها تتضمن رؤية تشريعية بمواضع متفرقة بين محاورها وأهدافها تارة ، وتارة أخرى بين مؤشرات قياس أهدافها كما يلى:

فى استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ص٣٠) بمحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، جاء مؤشر قياس بعنوان صدور قانون تنظيم الافصاح وتداول المعلومات.

و ص٣٧) فى محور التعليم جاء الهدف هو اصلاح البنية التشريعية لمنظومة التعليم مما يساعد على خلق نظام تعليمى مؤسسى وكفء وعادل ومستدام ، من خلال مؤشر انشاء قانون تعليم وطنى شامل.

وفى ص٤٥) فى محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمى، اعتمدت الاستراتيجية على تطوير واصدار قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية، وتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستشراف المستقبلى، بمؤشر اصدار مواد فى قانون تنظيم الجامعات لتحفيز البحث العلمى.

وفى ص٦٩) فى هدف ادماج التراث الثقافى المصرى فى المنظومة الثقافية للدولة تضمن صدور تشريعات لحماية التراث والاهتمام به، ووجود تشريعات تسمح بحرية الابداع وعدم تجريم اى تجارب ابداعية- وتطبيق قوانين الملكية الفكرية وملاحقة عمليات السطو على تلك الحقوق فى الداخل والخارج.

ص٧٣) فى اعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية تبنت الاستراتيجية تعديل التشريعات المنظمة للعمل الثقافى بما يساهم فى تطوير العمل الثقافى (من أمثلة ذلك القوانين والقرارات المنشئة لهيئات وزارة الثقافة وقطاعاتها ومراكزها المختلفة ووزارة الدولة للاثار، وقوانين انشاء النقابات الفنية واتحاد الكتاب والقوانين التى سنت من أجل تحقيق اهداف الحفاظ على التراث القومى، والتشريعات التى تنظم عمليات حماية الحقوق الفكرية، والقوانين المنظمة لعمليات الرقابة على الانتاج الثقافى، وقوانين الضرائب والجمارك).

(ISSN: 2536 - 9555)

وفى ص ٧٨) من اهداف العدالة الاجتماعية فى محور المساواة فى الحقوق والفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تهدف مصر لأن تصبح من أفضل ٢٠ دولة فى معدل تحسن المساواة بين الجنسين خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وفى ذات المحور تهدف إلى كفالة حق المواطنين فى المشاركة والتوزيع العادل فى ضوء معايير الكفاءة والانجاز وسيادة القانون.

وفى ص٨٨) فى محور التنمية العمرانية، جاء الهدف وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة ممثلة فى الجمهورية والبرلمان، وجاء من مؤشراتها وضع تشريع عمرانى عام لمصر.

وفى ص٩٥) فى محور الأمن القومى والسياسة الخارجية جاء الهدف تحقيق العدالة والانتصار لسيادة القانون دون تمييز فى بناء وادماج منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون لدى الموطنين، وجاء مؤشر القياس بعدد حالات التقاضى ضد أجهزة تطبيق القانون، وفى هدف استحداث نظام تقاضى شفاف وناجز لأصحاب الشكاوى والمتضررين، جاء مؤشر القياس هو مجموع الخسائر المادية المدفوع لحالات التعويض، وفى هدف تطوير منظومة حديثة منضبطة بقطاعات السجون طبقاً لقوانين ومواثيق حقوق الإنسانية الدولية جاء المؤشر هو عدد حالات الجرائم المرتكبة من النشء والأحداث أى مدى فاعلية وصول منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون للوعى الجمعى للمواطن فى سن مبكرة وحق المواطن فى التحذير قبل العقوبة.

وفى ص٩٩) فى محور السياسة الداخلية جاء فى مؤشرات القياس تقوية ودعم البرلمان فى التشريع والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية من خلال التعاون مع البرلمانات الدولية لدعم العمل التشريعى والرقابى، ومؤشر الوصول إلى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسى لا ترتبط بالأشخاص ولكن ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل وما يقتضيه ذلك من القضاء على ظاهرتى الوساطة وتعيين أبناء وأقارب ومعارف العاملين فى مؤسسات الدولة وبإنشاء نظام جديد للتعيين يعتمد على الكفاءة. وفى هدف إقامة مجتمع مدنى حر يتميز بمبدأ المواطنة كضمانة للحكم الرشيد القادر على إثراء

التنوع بداخلة، كان المؤشر هو اقرار وتطبيق قانون جديد للمجتمع المدنى والجمعيات الأهلية يحررها من قيود الجهاز التنفيذى ولا يجعل سلطان عليها سوى للقضاء.

ص١٠٠) فى هدف نظام سياسى ديمقراطى جاءت المؤشرات إقرار وتطبيق قانون الحكم المحلى بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لا مركزية لمجتمعاتها المحلية فى إطار المساءلة والشفافية، ومؤشر إقرار قانون للنظام الانتخابى يضمن تمثيل الأحزاب والتيارات المتنوعة فى المجتمع.

ص١٠١) فى هدف مبادئ حقوق الإنسانية جاء المؤشر سن تشريعات للمظاهرات والتجمعات بعد حوار مجتمعى جاد ومعمق فى ظل خبرات مقارنة وفى ظل الإلتزام بنصوص الدستور المصرى وبما ورد فى العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، ومؤشر إقرار قوانين موحدة لدور العبادة وتمكين الشباب والمرأة وباقى الفئات المهمشة سياسياً.

ص١٠٢) فى هدف سيادة القضاء جاء الهدف الفرعى تطوير منظومة القضاء من خلال مؤشر إقرار وتطبيق قانون سيادة القضاء، وكذا فى هدف تحقيق العدالة الناجزة مع جزب أفضل الطلاب إلى كليات الحقوق جاء المؤشر انشاء مفوضية عليا للعدالة الانتقالية من ممثلين لقطاعات قضائية وسياسية وتنفيذية ومجتمع مدنى. تعكف على تطبيق المراحل المختلفة للعدالة من ملاحقة قضائية وجبر الضرر واصلاح المؤسسات ولجان الحقيقة.

٢) السيناريوهات المستقبلية لدور القانون فى صناعة المستقبل برؤية مصر ٢٠٣٠

السيناريو الأول (تفائلى) سوف تعيش مصر ٢٠٣٠ حالة من التحول المعرفي يؤهلها إلى التنافس على الريادة .ويشمل السيناريو بعض محاور استراتيجية ٢٠٣٠ التى تهتم بالتحول المعرفى مما ورد فيها نص عن دور التشريع سواء كان (هدف أو مؤشر) كما يوضح (الشكل ٧) وهى كالتالى:

<u>فى محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمى:</u> من المتوقع أن تعيش مصر ٢٠٣٠ طفرة من التطوير فى فنون الابتكار والمعرفة وأن تتحول إلى مركز إقليمي للابتكار بوجود حماية تشريعية مرنة وواضحة، تهتم بتنفيذ المشاريع الابتكارية والتقنية، سيما فى

(ISSN: 2536 - 9555)

مجال الذكاء الاصطناعي والتنقل الذكي وغيرها من القضايا الإبداعية التي تساهم في تحقيق تطلعات استراتيجية مصر، ومن المتوقع أن تعتمد مصر مختبر للتشريعات باعتباره مبادرة حكومية، ومنهجية يتم اتباعها في صناعة تشريعات المستقبل، من خلال البحث العلمى الاستشرافى، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية لتوظيف التكنولوجيا والتقنيات الناشئة، على نحو يعزز الايجابيات ويجابه التهديدات ويحد من السلبيات المحتملة، ومن المتوقع أن تسير مصر على درب دولة الإمارات فى اعتماد منهجية (Sand Box)، أو ما يسمى بِـ (صناديق الحماية التنظيمية أو التشريعية)، باعتبارها بيئة تجريبية مرنة للتشريعات، تتم من خلال جمع البيانات المتعلقة بأي من الأفكار الإبداعية أو الابتكارية أو الرقمية أو التقنية، التي تُقدمها الشركات أو المؤسسات الناشئة، ليتم العمل على دراستها وتحليلها، وتحديد الأطر التنظيمية أو التشريعية اللازمة لتطبيقها، ثم تجريبها في فترة زمنية معينة. ومن المتوقع أيضاً تطوير الابتكار من خلال المعرفة والبحث العلمى فى مجال النقل الذكى بوجود مشروع قانون يحدد المسئوليات والاختصاصات، وينظم مزاولة الأنشطة المرتبطة باستخدام الطائرات من دون طيار، وخلق بيئة محفزة على الاستثمار في هذا القطاع التى بدأت مصر أولى خطواتها الفعليه فيه عام ٢٠٢١. كما أنه من المتوقع أن تتبنى مصر مشروع قانون ينظم استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد لدفع عجلة الاقتصاد، ويتيح التوجه نجو التنافس والريادة واستقطاب الشركات الرائدة في هذا المجال من خلال خفض التكلفة، وتقليل المدة المُستغرقة في تنفيذ أعمال البناء. ووجود تشريع ينظيم استخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بأعمال البناء ورفع نسبة المباني التي يتم تنفيذها باستخدام تقنية الطباعة الثلاثية بحلول عام ٢٠٣٠. وكذا، من المتوقع أن تعيش مصر تنمية فى مجال الابتكار والمعرفة بسن تشريع ينظم التجارب التشغيلية للمركبات ذاتية القيادية والمنشآت التي تعمل بنظام إلكتروني ذكي مصمم كوسيلة للتواصل بين المركبة وعناصر الطريق، ويحقق مستويات مختلفة من التحكم بالمركبة، قد تصل إلى قيادتها من دون أي تدخل بشري. وفى خط متواز ستكون مصر قادرة بقوانينها الجديدة على مواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية فى ضوء فاعلية البحث العلمي في مجال البيئة وخلق مجال للابداع والابتكار. وهو ما يتفق تماماً مع ماورد فى (استراتيجية

مصر ٢٠٣٠، ص٤٥) فى محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمى من خلال هدف تطوير واصدار قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية، وتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار واصدار مواد فى قانون تنظيم الجامعات لتحفيز البحث العلمى من أجل الوصول إلى رؤية مصر ٢٠٣٠ بوجود مجتمع معرفى مبدع ومبتكر منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، وانتاج عنصر بشرى مبدع قادر على تحديد الأولويات القومية.

وفى محور الثقافة: يأتى محور الثقافة جنبًا إلى جنب لمحور الابتكار والمعرفة والبحث العلمى من أجل تحقيق التحول المعرفى، فمن المتوقع أن تعيش مصر نمواً ثقافياً مرتفعاً، احتوائياً ومستداماً يعزز من الاستثمار فى ثقافة البشر وبناء رأس مال بشرى داعم للقوى الناعمة وللقدرات الإبداعية، بمرور حالة من الانفتاح على الإنترنت وتوفير المحتوى الثقافى والمعرفى والعلمى بجودة عالية وبدون تكلفة مادية، فبعد أن تُعيد مصر هيكلة النظام الثقافى بشكل يسمح بحرية الإبداع فى ضوء مشروع قانون يحافظ على حقوق الملكية الفكرية ويتيح حقوق الرقابة دون تجريم التجارب الابداعية، ويسمح بحماية التراث بكل أنواعه، ستعيش مصر حالة من الثقافة تمكنها من تحقيق الفاعلية والكفاءة فى بنية العولمة الثقافية وتسمح للإنسان المصرى من التمكين و الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، والتفاعل مع معطيات العالم المعاصر بإدراك التاريخ والتراث الحضارى، حينها سيعيش الإنسان المصرى مرحلة من القدرة على الاختيار الحر الواع بوجود سياسة ثقافية للخطاب الدينى تمثل الاعتدال والوسطية وتكرس قيم التسامح والاعتدال، من خلال تبنى آلية تشريعية تسمح بحوار وطنى داعم لقيم الديمقراطية والمواطنة واحترام الاختلاف وتقبل حرية التعبير والاعتقاد، واحترام العلم والتفكير النقدى والشعور بالمسئولية الاجتماعية، ويمكن أن تتبنى مصر نموذجاً لنشر ثقافة السلام وتحقيق السعادة بشكل يتفق تماماً مع ماورد فى (استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ص٦٩) فى هدف ادماج التراث الثقافى المصرى فى المنظومة الثقافية للدولة صدور تشريعات لحماية التراث والاهتمام به– وجود تشريعات تسمح بحرية الإبداع وعدم تجريم أية تجارب إبداعية، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية وملاحقة عمليات السطو على تلك الحقوق فى الداخل والخارج. وكذا، فى (ص٧٣) فى هدف إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية تبنت الاستراتيجية تعديل التشريعات المنظمة للعمل الثقافى بما يساهم فى تطوير العمل الثقافى (من أمثلة ذلك القوانين والقرارات المنشئة لهيئات وزارة الثقافة وقطاعاتها ومراكزها

(ISSN: 2536 - 9555)

المختلفة ووزارة الدولة للأثار، وقوانين انشاء النقابات الفنية وإتحاد الكتاب والقوانين التى سنت من اجل تحقيق اهداف الحفاظ على التراث القومى، والتشريعات التى تنظم عمليات حماية الحقوق الفكرية، والقوانين المنظمة لعمليات الرقابة على الانتاج الثقافى، وقوانين الضرائب والجمارك).

مدينة المعرفة: ستعيش مصر بحلول ٢٠٣٠ وفرة ابداعية وابتكارية بوجود مدن المعرفة على غرار مدينة المعرفة التى تم انشاؤها على مساحة ٢١١ فدانًا في العاصمة الإدارية الجديدة؛ لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال؛ وستكون مركزًا إقليميًا في البحث والابتكار، تجمع المراكز المتخصصة في التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأنظمة المدمجة وغيرها. كما ستضم المدينة جميع عناصر صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك مراكز التدريب وحاضنات التكنولوجيا ومسرعات الأعمال. هذا بالإضافة إلى مقرات الشركات العالمية والمحلية المتخصصة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخلق بيئة تشريعية تنظم حدود وواجبات ومسؤليات الأطراف الفاعلة وما بينها من تضافر فى الجهود المبذولة، و تشمل القطاع الحكومي، والجهات الأكاديمية والبحثية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، ورواد الأعمال، وشبكات الدعم من أجل احتضان الأفكار الخلاقة وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة تستطيع مواجهة تحديات التنمية المستدامة.

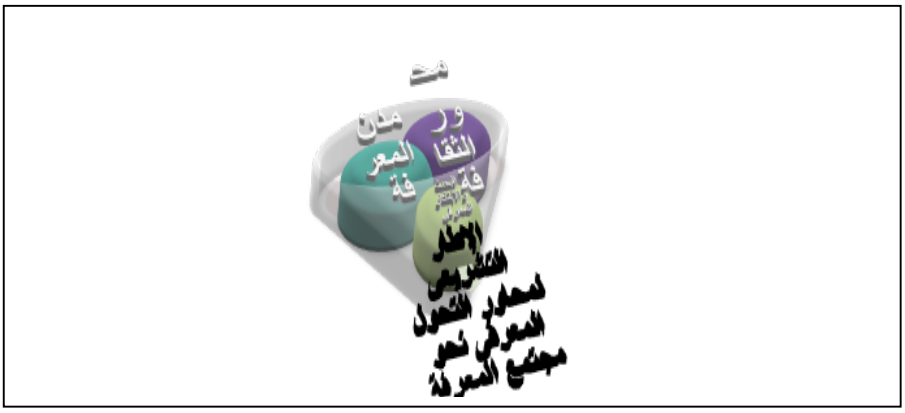

(الشكل ٧) (†) يوضح محاور السيناريو الأول بالتحول المعرفى

(†)عناصر الشكل مستوحاه من محاور استراتيجية ٢٠٣٠ التى تهتم بالتحول المعرفى، وورد فيها نص عن دور التشريع في صناعة المستقبل.

السيناريو الثانى:مصر تخلق بيئة تشريعية مؤثرة عالمياً وتحقق مستوى من الريادة فى مجالى التعليم و الصحة. ففى محور التعليم: من المتوقع وجود مشروع قانون لتطوير التعليم **ذات شقين،** يساعد على استكمال مسارات التطوير واستحكام جودة التعليم كما هو ممثل فى **(الشكلz)**. الشق الأول : اصلاح تشريعى يقضى على التمايز الطبقى فى التعليم ويتيح العدالة للجميع ويساعد على توجيه الأطفال نحو اكتشاف وتنمية مواهبهم وتبني كلٍ فى مجاله فى أعمار مبكرة وتطوير المواهب وتوجيهها نحو مجال التعليم المناسب لها، وعليه فمن المتوقع **بناء شخصية متكاملة** تجمع بين الثقة والاستنارة والإعزاز بالنفس وتحترم الاختلاف والتعددية بما لديها من مهارات لغوية وتكنولوجية ورياضية قادرة على المسئولية الاجتماعية والمواطنة النشطة، تستطيع المشاركة فى العمل التطوعى وخدمة الوطن، ولديها معرفة وثقافة تساعد على الابتكار والابداع والتمييز بل والتمكين السياسى والاقتصادى والاجتماعى. بما يتفق مع رؤية مصر للمستقبل التى تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون والمؤسسية ضرورة لتحقيق الشفافية والمسائلة ومحاربة الفساد. كما سوف تعتمد مصر فى الشق الثانى من مشروع القانون على وجود تشريع ينظم عملية التعليم الرقمى بعنصريه (التعليم والتعلم) ويضبط المسئوليات والمهام التدريسية للقائم بالتعليم والمتلقى كما يضبط الحقوق المكتسبة، يمكنه أن يجابه التهديدات الرقمية فى مجال التعليم والهجمات السيبرانية للمقررات والامتحانات وبنوك الأسئلة وجاهزية الغرف الامتحانية الإلكترونية، ويساعد فى توفير مساحات للإبداع واكتشاف المواهب اثناء التعامل الرقمى وإنماء الذكاء الإصطناعى بإعتماده كأحد المناهج التعليمية فى مراحل مبكرة من التعليم ، بنصوص قانونية تضمن الشفافية والعدالة والمسائلة القانونية فى الآن عينه، حال التقصير أو التجاوز من القائم بالتعليم أو الاختراق والتهكير من المتلقى. فمن المتوقع أن تعيش مصر مرحلة من الازدهار والتقدم بما يحقق متطلبات الجودة فى مجال التعليم ٢٠٣٠ بوجود مشروع قانون التعليم الرقمى والجيل الرابع من الجودة. وهذا يتفق تماماً مع ماجاء فى (استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ص٣٧) فى أحد أهداف محور التعليم الذى

(ISSN: 2536 - 9555)

يتضمن اصلاح البنية التشريعية لمنظومة التعليم بما يساعد على خلق نظام تعليمى مؤسسى وكفء وعادل ومستدام– واعتماد مؤشر لقياس تحقيق هذا الهدف بوجود قانون تعليم وطنى شامل. وفى إطار الحرص على تنفيذ أهداف محور التعليم، خاصةً ما يتعلق بتحسين جودة النظام التعليمى وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز؛ فقد تم خلال العامين الماضيين تدريب وتأهيل ١٧٠ ألف كادر إداري، ومعلم، وأخصائى تكنولوجي، ومراجعة وتعديل ٧٠ كتاباً دراسياً، وإعداد مناهج مدارس المتفوقين، وتنفيذ ٨٢٦٥ فصلاً دراسياً وإنشاء ١٠١ مدرسة تعليم مجتمعي.

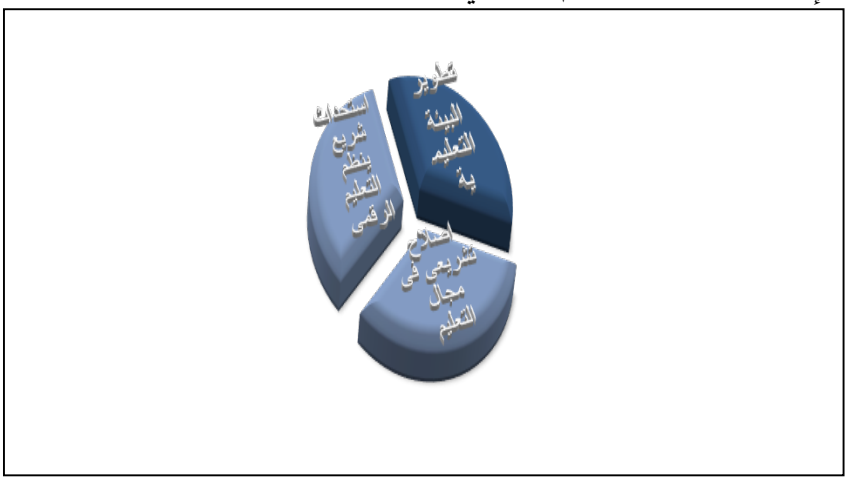

الشكل (z) الإطار التشريعى لمشروع قانون تعليم وطنى شامل يحقق جودة التعليم ٢٠٣٠

<u>فى محور الصحة:</u> من المتوقع أن تعيش مصر مستوى من الريادة عربياً وأفريقياً، بل وعالمياً فى مجال الصحة ٢٠٣٠، سيما بعد أن كشفت جائحة كورونا قدرة مصر واستعدادها لمواجهة الأزمات الصحية، فقد كانت مصر من الدول القلائل التى قدمت يد المساعدة لبعض البلدان التى تُعد فى مقدمة مصفوفة الدول المتقدمة ومنها أمريكا والصين، حيث قدمت لهما الأدوات الطبية اللازمة لنجاح عملية التدابير الاحترازية فى بداية الجائحة، ذاك الوقت الذى تكشفت فيه عورات التأهب و الإستعداد الطبى لبلدان عديدة، كما استطاعت مصر أن تقف على أرض راسخة من الثقة والثبات فى مواجهة الجائحة سيما فى بدايتها بما لديها من كوادر وأدوات ومستلزمات فى المجال الطبى، بل استطاعات تصدير الطمأنينة فى نفوس مواطنيها عندما أثبتت أنها قادرة على تقديم يد

العون للآخرين، وهو ما يثبت تمكنها من امتلاكها فائض يزيد عن حاجتها أثناء المواجهة، وهذا ساعدها كثيراً فى زرع الثقة فى نفوس الأفراد وتحسين مستوى التخوف من المجهول لديهم، ثُم نجحت فى رفع مستوى الوعى الطبى واتخاذ التدابير الاحترازية على كافة المستويات، وكانت من أُولى الدول التى باشرت أعمالها وواصلت عملية الانتاج فى كافة المجالات الحياتية بتحقيق فاعلية فرض التباعد الاجتماعى والتعامل عن بُعد، ثم سرعان ما فرضت على جيرانها بل وعلى منطقة الشرق الأوسط ثقافة التعايش مع الجائحة واسترجاع الحياة الواقعية مع استمرار التدابير الاحترازية ومع تطوير التعامل عن بُعد واتساع دائرة الرقمنة فى مجالات الدولة المتعددة، لتكون مصر قد ضربت للعالم نموذجاً قوياً فى الثقة والثبات اثناء التعامل مع الأزمات والجوائح.

وعلى نفس الوتيرة من المتوقع أن تحقق مصر نجاحات متلاحقة فى مجال الصحة حتى مع استمرار الجائحة، فبرغم تطورات كوفيد ١٩ إلا أن مصر تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤيتها ٢٠٣٠ فى مجال الصحة. وبناءً عليه ستعيش بحلول ٢٠٣٠ سيناريوهين فى مجال الصحة، الأول (تفائلى) بتوقع انتهاء الجائحة ستعيش مصر دوراً ريادياً فى المنطقة العربية والافريقية مع تحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة لمواطنيها فى هذا المجال.وستكون مصر رائدة فى مجال البحوث والخدمات الصحية.والسيناريو الثانى (استمرار الجائحة) من المتوقع أن تفرض مصر أسالسيب حديثة للتعايش واستمرار الحياة بما لا يضير عملية الانتاج و الإبتكار، سيما فى ظل ما تحققه من تقدم تقنى وشمول رقمى يتناسب مع طبيعة الوضع ويساعد على ابتكار أساليب وأدوات وطرق مستحدثة للتعامل عن بُعد مع استمرار الجائحة بشكل يقلل نسبة الخطورة الحياتية والتهديدات المجتمعية، ومن المتوقع أن مصر سوف تحقق شكلاً ريادياً مع استمرار الجائحة أكثر من الشكل المتوقع مع انتهائها، وذلك لأنها أثبتت قدرتها على نجاح التعامل مع الأزمات وتعديها للمراحل الصعبة فى الوقت الذى تعجز وتشل فيه حركة الانتاج واستمرار الحياة الطبيعية للعديد من الدول.وهو ما يساعدها على الأفضلية والريادة أولاً بمجهودها واستعدادها الدائمين، وثانياً بتركيز نظرة العالم على ماتحققه مصر فى هذا المجال وانتظار المزيد منها، فقد فرضت المراحل الأولى للجائحة بناء الكثير من الثقة الاقليمة والعربية، بل والدولية فى قدرة مصر على التطوير والتقدم بما يحقق أنسب طرق التعامل وانجحها مع جائحة كورونا. وفى ظل ماسبق من المتوقع أن

(ISSN: 2536 - 9555)

تحقق مصر نجاحات عديدة بطرق أفقية في مجال الصحة (كما هو موضح (بالشكلx) على عكس الخطط المستقبلية لكثير من الدول والتى تعتمد على التعامل بشكل رأسى وهو العمل على تطوير البحث العلمى و اكتشاف اللقاحات والأمصال والعلاجات الأكثر قضاءً على انتهاء الأزمة، بينما من المتوقع أن تعمل مصر بشكل افقى فى خطوط متوازية ففى الوقت التى تكثف فيه تطوير الأبحاث فى المجال الطبى والتطلع لخفض نسب انتشار الأمراض، كما ورد فى رؤيتها ٢٠٣٠ (التطلع لخفض نسبة انتشار وباء الكبد لدى الأطفال حديثى الولادة إلى أقل من ١%، وخفض ارتفاع ضغط الدم إلى نسبة ٢٥%، وخفض ثلث الوفيات المبكرة التى تنتج من أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكرى وأمراض الجهاز التنفسى المزمنة)، تسعى حثيثاً لبث الثقة فى النفوس وتحقيق مستوى مرتفع من التعايش من خلال ابتكار أساليب حياتية حديثة لإدارة التعامل المستقبلى كالشمول المالى وتطوير آليات الدفع لمقدمى الخدمة من أجل تعزيز الكفاءة والانتاجية ومنها أنظمة الدفع التى وردت قى رؤية مصر ٢٠٣٠ (الدفع على الفرد، والدفع بنظام المجموعات المرتبطة بالشخصيات)، وكذا مجهوداتها فى التطبيق الفعال لتقييم التكنولوجية الصحية واستخدام تطبيقات العلاج عن بُعدtelemedicine، كعلاج افتراضى بإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية مثل أجهزة الكمبيوتر وأجهزة المحمول للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عن بُعد وإدارة الرعاية الصحية. وقد تكون تقنيات تُستخدم من المنزل أو يستخدمها الطبيب لتحسين خدمات الرعاية الصحية أو دعمها وغيرها من المستحدث. فمن المتوقع أن تتفوق مصر على مبادرة الطب الاتصالى فى السعودية تلك التى نظمها المركز الوطنى للمعلومات الصحية. ومن المحتمل أن تطلق الصحة فى مصر تطبيقات الأجهزة الذكية؛ لتعزيز الرعاية الصحية والتطبيب عن بُعد Mayo Clinic’s experts ، كالتى اطلقتها السعودية ومن هذه التطبيقات: صحة، وصحة للأطباء، وتطمن، وتباعد، وتوكلنا، وغيرها من التطبيقات التى تساعد أن تتلقى (مراكز الاستشارات الطبية) بالاتصالات، وتلبي حاجات المتصلين الصحية على مدار الساعة. كما تستطيع الصحة من خلالها معرفة آراء المستفيدين عبر استبانات عدة منها على سبيل المثال الاستفادة من التطبيب عن بُعد، وعليه فمن المتوقع أن تتفوق مصر فى تبنى التقنيات والتطبيقات الرقمية فى مجال الصحة بفاعلية وكفاءة. وفى خط متواز تسعى مصر لأن تعمل جاهدة على تنظيم الزيادة السكانية بما

يساعد على ارتفاع نسبة الاهتمام بمستوى صحة الفرد والأسرة أكثر مما كانت عليه، كما سيؤدى هذا إلى تحقيق الهدف المنشود فى رؤية ٢٠٣٠ بإنخفاض نسبة العبء المالى الناتج عن الانفاق الشخصى المباشر على الخدمات الصحية، وهذا قطعاً سينعكس على مستوى تقدمها فى الاهتمام بصحة مواطنيها وتحقيق مستويات مرتفعة من الرضا والسعادة، أيضاً من المتوقع أن تسعى مصر فى نفس الخطوط الأفقية للتقدم والنهوض بمستوى الصحة إلى رفع نسبة الثقافة الطبية لدى مواطنيها بما يحقق لها فكرتى الوقاية الآنية والحماية المستقبلية حيث من المتوقع دخولها فى شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص والأهلى كما نوهت فى رؤيتها ٢٠٣٠ للتعاقد بهدف الخدمات والتثقيف الصحى وتحقيق الريادة فى مجال الصحة.

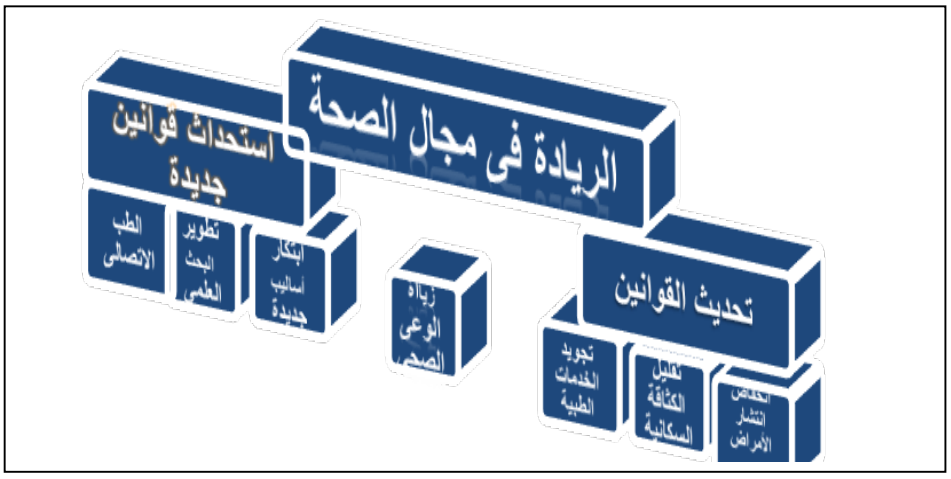

(الشكلx) يوضح المسارات الأفقية لتحقيق الريادة فى المجال الصحى

ومن أجل تحقيق كل ماسبق من تطلعات وأهداف وأساليب متوقع أن تتبناها مصر مستقبلاً، فلابد من رؤية تشريعية ضابطة تحقق الحوكمة والسيادة والسيطرة لضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية، وقد تم بلورة الرؤية التشريعية هذه فى رؤية ٢٠٣٠ تحت مسمى تحسين حوكمة القطاع الصحى بما يضمن إدارة للقطاع الصحى بفاعلية ومسئولية و شفافية على جميع المستويات، حيث تضمنت أحد الأهداف وضع سياسات واستراتيجيات وخطط تنفيذية قصيرة المدى ومتوسطة المدى بمشاركة الجهات المعنية والمجتمع المدنى. ويمكن اعتبارها أحد أنماط التشريعات الفرعية كلوائح تنظيمية مؤسسية

(ISSN: 2536 - 9555)

ضابطة، وفى ضوء هذا الهدف من المتوقع استحداث قانون يجيد وينظم ويواكب التطبيب عن بُعد بكل تطبيقاته ومستجداته ويراع تماماً أبعاد التطوير وتحقيق الريادة المستقبلية، وهو ما يتوافق مع ما جاء فى (ص٩٩ فى محور السياسة الداخلية من رؤية مصر ٢٠٣٠) حيث ورد فى مؤشرات القياس تقوية ودعم البرلمان فى التشريع والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية من خلال التعاون مع البرلمانات الدولية لدعم العمل التشريعى والرقابى، ومؤشر الوصول إلى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسى لا ترتبط بالاشخاص ولكن ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل وما يقتضيه ذلك من القضاء على ظاهرتى الوساطة وتعيين أبناء وأقارب ومعارف العاملين فى مؤسسات الدولة وبانشاء نظام جديد للتعيين يعتمد على الكفاءة ويحقق الفاعلية، وهو ما يمكن تطبيقه فى جميع المجالات وأولها مجال الصحة لما له من أفضلية فى النهوض بالمجتمعات التى تسعى للتقدم والريادة. وفى ضوء ماسبق تتوقع الدراسة أن مصر ٢٠٣٠ ستعيش حالة من الريادة فى مجال الصحة بتطويرات فى مسارات أفقية يصاحبها تحديث للقوانين تارة واستحداث لبعض القوانين تارة أخرى كما هو موضح بالشكل (Q)، على أن تواكب التطور التكنولوجى من جانب ومن جانب أخر تتناسب مع الجوائح واستدامة تحقيق الصحة من قبيل قانون الصحة الوقائية، وقانون ادارة الجوئح، وقانون التطبيب عن بُعد؛ وستحقق مراحل متقدمة من الريادة الافريقية والعربية بل والعالمية فى هذا المجال.

(الشكل Q) يوضح مستقبل مواكبة التشريعات للتطورات التقنية والرقمية فى مجال الصحة

السيناريو الثالث : سوف تعيش مصر ٢٠٣٠ تحول رقمى فى ضوء التشريعات التى تحدد معالم مصر الرقمية: لطالما شهدنا فى وقتنا الآنى تطويرات ملموسة في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وما يرافقه من متغيرات متسارعة، تتطلب

مرونة ومواكبة تشريعية بتطوير وتحديث التشريعات اللازمة لمواكبة هذه المتغيرات، وذلك فى ضوء ماتمثلة التشريعات من دافعية ودعم لصناعة المستقبل واستشراف قضايا تصبو إليها الدول على اختلاف أنظمتها. ولا شك أن تطبيق قوانين جديدة تتبنى التحديث وتشجع التحول الرقمى هو ضرورة فى ظل التوجه العام للتكنولوجيا ومدخلاتها، فلزاماً على الجهات الحكومية المركزية المعنية بالعملية التشريعية الاهتمام بالبيئة التشريعية التى تمثل الغطاء التنظيمي والقانوني لأي تطور قائم على التقنية والابتكار واستشراف المستقبل. فإن تغيير العالم من حولنا، وتغيير مفرادات البنية والفعل، والنظريات الحاكمة لحركة الحياة ومُجريات تطويرها، يفرض أن نتعامل فى الواقع الافتراضى وننمى مساراته جنباً إلى جنب الواقع المعاش، فالتوسع في منهجية صناعة تشريعات تشمل المستقبل، صارت حاجة ملحة مع وصول عدد مستخدمى الشبكات الإجتماعية بمصرإلى 59.19 مليون مستخدم (‡) ؛ لذا فإن وجود القوانين يساعد على تحديد العلاقات والحقوق بين المواطنبن والشركات والحكومة وهذا ما تصبو إليه مصر فى ضوء التحول الرقمى من تغيير تشريعى شامل يُجدد الثقة، فقد بدأت خطوات لا بأس بها من قبيل: **سن قانون حماية البيانات الشخصية و قوانين مجابهة جرائم الإنترنت والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك**؛ مما كان و سيكون له أبغ الآثر فى **صناعة الديجيتال ميديا** وهى صناعة رائده تتبناها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ببرامج بناء قدرات الشباب وتدريب ما يقرب من ١٠٠ ألف شاب علي صناعات المستقبل. والترويج للتحول الرقمى.

محاور مصر الرقمية: فى ضوء ما سبق يتوقع لمصر الرقمية أن تتضح معالمها تماماً ٢٠٣٠ بشكل يمكنها من الريادة والتنافس العالمى. فمن المتوقع أن يسير بنيانها الرقمى فى ضوء خمسة محاور رئيسية. **أولها**، أن يكون لديها كوادر كفء فى المجال الرقمى ممن هم قادرون على المنافسة العالمية فى مجال الذكاء الاصطناعى وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية التنافسية والإبداعية. و**ثانيها**، تأسيس مجتمع معرفى ينعم بالعدالة مع وجودة الحياة فى إطار من القيم التى تحافظ على الهوية الوطنية فى مسار متواز مع الهوية الرقمية، كمطلب أساسى لتحقيق المواطنة الرقمية والتمتع بالحقوق الرقمية. و**ثالثها**، خلق بيئة رقمية صحية تحقق اقتصاد رقمى أمن يضمن تأمين الموارد للشركات والمؤسسات وسلامة الاستثمارات الرقمية بينها، وضمان

(‡)التقرير الدورى لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، تقرير ٢٠٢١

(ISSN: 2536 - 9555)

استدامتها لآمد بعيد، و**رابعها**، وضع قواعد دولة رقمية ديمقراطية ذات حكم رشيد، بحيث تكون دولة آمنة من الهجمات السيبرانية وتحقق للأفراد حماية البيانات الشخصية وحرية التعاملات الرقمية وضبط التعديات ومجابهة الجرائم الإلكترونية، أى يكون بوسعها تحقيق العدالة الاجتماعية، و**خامسها**، أن تتوافر لديها أنظمة رقمية بديلة فى جميع مجالات الحياة وعلى رأسها مجالى التعليم والصحة، بما يؤهلها لتكون ذات ريادة إقليمية وتأثير دولى. لا شك أن التشريع هو قاسم مشترك لنجاح كل المحاور التى يفترض لمصر الرقمية أن تسير فى وجهتها، ومن ثّم فالقوانين المنظمة ليست محور قائم بذاته وإنما هى القواعد المنظمة والضامنة لقيام مصر الرقمية . واستمرار بقائها فى مسيرتها بنجاح وتقدم يحققا لها الازدهار والريادة. وبالنظر إلى المحاور السابقة نجدها تنبع من ثلاثة فرضيات : كما يوضحها **(الشكل t)**، حيث يتوقع لمصر الرقمية أن تحقق من خلالهم نجاحات منقطعة النظير،وهى البنية التحتية الرقمية، الإطار التشريعى والتنظيمى ، الكوادر المسئولة عن المهارات والوظائف الرقمية، والإبداع الرقمي.

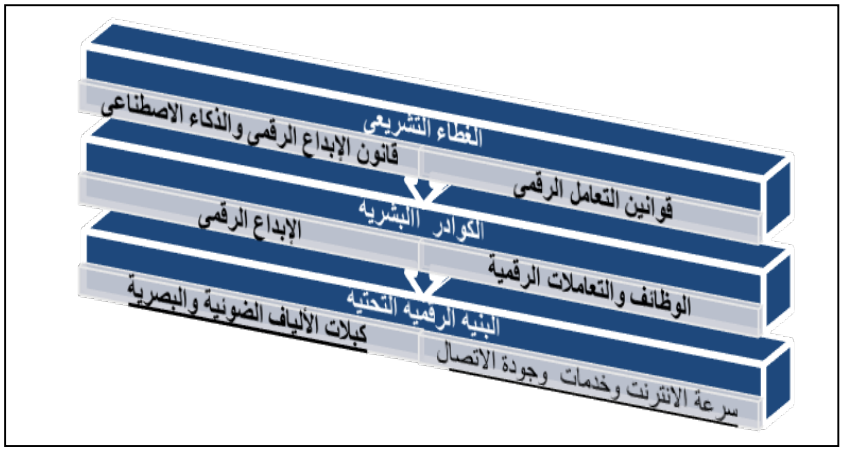

الشكل (t)[§] يوضح فرضيات تشريعات مصر الرقمية فى ضوء سيناريو التحول الرقمى

وحيث أن **الإطار التشريعى هو الأساس الحاكم والمنظم لتحقيق الحوكمة والسيادة والضبط**، فمن المتوقع أن تسير مصر بتقدم سريع على نفس نهج ما استحدثتة من قوانين لتنظيم البنية والفعل فى المجال الرقمى. فقد قطعت شوطاً كبيراً فى التحول

https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt (§)
تم الاستعانة بخطة مصر الرقمية فى تصميم هذا الشكل

الرقمى من خلال سن العديد من التشريعات المنظمة من قبيل: قوانين الملكية الفكرية وحماية المستهلك وقانون التوقيع الإلكتروني، كما صدر قانون حماية البيانات الشخصية والذي يتماشى مع القوانين الدولية والقواعد العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي(GDPR)، وصدرت كذلك اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (الاستراتيجية الوطنية فى الاتصالات وتكنولوجية المعلومات ٢٠٣٠)، كما أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من المشاريع التي تم تنفيذها في إطار بناء مصر الرقمية لإتاحة الخدمات الحكومية الرقمية للمواطنين من خلال خمسة منافذ، وهي منصة مصر الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول ومراكز الاتصال (١٥٩٩٩) ومكاتب البريد ومراكز خدمة المواطنين. وأيضاً تم إطلاق عدد من الخدمات الحكومية للمرحلة الأولى على منصة مصر الرقمية منها خدمات المرور، والتموين والتوثيق والشهر العقاري وخدمات المحاكم والسجل التجاري والضريبة العقارية، وذلك بالتعاون مع الجهات المقدمة للخدمات. كما تشمل المرحلة الثانية إطلاق خدمات أخرى تتضمن خدمات المحاكم والإسكان الاجتماعي والأحوال المدنية، وخدمات الترخيص. وقد تم توفير طرق دفع إلكترونية مختلفة لرسوم الخدمات، بما في ذلك شركات الدفع الإلكتروني ومحافظ الهاتف المحمول وبطاقات الائتمان (منصة مصر الرقمية،https://twitter.com/DigitalEgyptGov?ref). وعلى نفس النهج **من المحتمل لمصر الرقمية ٢٠٣٠** أن تسن تشريعات تنظم التعامل مع البيئة الرقمية بشكل أكبر من قبيل قانون التعامل الرقمى والذى يمكن أن يتضمن آليات للضبط الرقمى بين الأفرد وبعضها من جانب وبين الأفراد والدولة من جانب أخر.كما من التوقع سن قانون ينظم حقوق الإبداع الرقمى والذكاء الاصطناعى.وثمة افتراض أخر لهذا السيناريو، وهو أن مصر الرقمية ٢٠٣٠ ستعتمد **نظام التقاضى الإلكترونى** بشكل كامل، وتوجد بدايات مبشرة على أرض الواقع، حيث تم ميكنة العديد من المحاكم بعدد ثمان محاكم، وتدريب العناصر البشرية والعمل على تأهيلها لمستقبل التقاضى الإلكترونى، واعتماد منظومة التقاضي عن بعُد. التى تهدف إلى رفع الدعوي إلكترونياً و التداعي أمام المحكمة، بل واستئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها، كما نصبو إلى اتخاذ إجراءات تنفيذ الأحكام النهائية بهدف رقمنة جميع الإجراءات القضائية. وبالفعل بدأت مصر خطوات فعلية لتحقيق مشروع التقاضى عن بعد بما يتفق مع قواعد وأسس مصر الرقمية، حيث

(ISSN: 2536 - 9555)

أطلقت وزارة العدل **مشروع عدالة مصر الرقمية٢٠٢٢، وبدأت فى** بتطوير البرامج الخاصة بالمحاكم الاقتصادية و جارى اكتمال تجهيز البنية التحتية الخاصة بالمحاكم على مستوى الجمهورية، كما تم الانتهاء من الجزء الخاص بسجل المتقاضين وهو المسئول عن تسجيل بيانات المتقاضين إلكترونياً من المحامين والشخصيات الاعتبارية والشركات والهيئات الحكومية والوزارات، وكذلك تم الانتهاء من دورات العمل حتى درجة الاستئناف، فضلا عن توريد الأجهزة الخاصة بالمحاكم، وتوفير شبكة إنترنت آمنة للمحاكم؛ مشيراً إلى أنه تم الإنتهاء من الجزء الخاص بتقديم أوراق الدعاوى إلكترونياً، وإتاحة الخدمة الخاصة بالتقاضى عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى توفير الربط مع مجمع الوثائق المؤمنة، وفى ضوء ذلك من المتوقع اكتمال منظومة التقاضى الإلكترونى وانشاء مفوضية عليا للعدالة ٢٠٣٠، ومن المتوقع أيضاً تطوير التشريعات لمواكبة دخول الرقمنة إلى عالم التقاضى، فمن المحتمل سن قانون ينظم التقاضى الإلكترونى على غرار مافعلته دولة الإمارات و بعض الدول المتقدمة. وهذا التوقع يتفق تماماً مع ما ورد فى رؤية مصر ٢٠٣٠(ص١٠٢) فى هدف سيادة القضاء حيث جاء الهدف الفرعى هو تطوير منظومة القضاء من خلال مؤشر إقرار وتطبيق قانون سيادة القضاء، وتحقيق العدالة الناجزة وجذب أفضل الطلاب إلى كليات الحقوق، وانشاء مفوضية عليا للعدالة الانتقالية من ممثلين لقطاعات قضائية وسياسية وتنفيذية ومجتمع مدنى.

خامساً: نتائج الدراسة وتوصياتها

أ) النتائج فى ضوء الأهداف والتساؤلات

يتحقيق الهدف الأول حول معرفة دور القانون وأهدافه فى رؤية مصر ٢٠٣٠ بالإجابة على التساؤل الأول ومفاده ما مواضع الرؤية التشريعية فى استراتيجية مصر؟، فالبرغم من تضمين الاستراتيجية مواقع أومواضع متفرقة لدور القانون إلا أن جميعها هدفت إلى إنتاج المستقبل بشكل إصلاحى، وجاء أبرزها الإتجاه مستقبلاً نحو صدور قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات وإصلاح البنية التشريعية لمنظومة التعليم وإنشاء قانون تعليم وطنى شامل وتطوير قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية، وتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستشراف المستقبلى بإصدار مواد فى قانون تنظيم الجامعات لتحفيز البحث العلمى ، وصدور تشريعات لحماية التراث والاهتمام به، ووجود تشريعات تسمح بحرية الابداع وعدم تجريم اى تجارب ابداعية،

وتطبيق قوانين الملكية الفكرية وملاحقة عمليات السطو على تلك الحقوق فى الداخل والخارج. وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الثقافى وتطويره وحمايه التراث والرقابة على الانتاج الثقافى. ووضع تشريع عمرانى عام،واستحداث نظام تقضائى شفاف وناجز لأصحاب الشكاوى والمتضررين وفاعلية وصول منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون للوعى الجمعى للمواطن فى سن مبكرة وحق المواطن فى التحذير قبل العقوبة. والتعاون مع البرلمانات الدولية لدعم العمل التشريعى والرقابى، وتطبيق قانون جديد للمجتمع المدنى والجمعيات الأهلية يحررها من قيود الجهاز التنفيذى ولا يجعل سلطان عليها سوى للقضاء.وإقرار وتطبيق قانون الحكم المحلى بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لا مركزية لمجتمعاتها المحلية فى إطار المسائلة والشفافية، ومؤشر إقرار قانون للنظام الإنتخابى يضمن تمثيل الأحزاب والتيارات المتنوعة فى المجتمع. وإقرار قوانين موحدة لدور العبادة وتمكين الشباب والمرأة وباقى الفئات المهمشة سياسياً. وإقرار وتطبيق قانون سيادة القضاء وتطبيق العدالة الناجزة وانشاء مفوضية عليا للعدالة الإنتقالية.

ولتحقيق الهدف الثانى ومفاده الوقوف على قدرة الرؤية التشريعية فى رسم ملامح الجمهورية الجديدة لمصر ، تجيب الدراسة عن التساؤل الثانى والثالث والرابع والخامس ونبدؤها بالتالى، ما التطويرات الممكنة فى مجالات الابتكار والمعرفة والبحث العلمى والثقافة من خلال الرؤية التشريعية ٢٠٣٠؟ أوضحت الدراسة أنه من المتوقع أن تعيش مصر ٢٠٣٠ طفرة من التطوير فى فنون الابتكار والمعرفة وأن تتحول إلى مركز إقليمي للابتكار بوجود حماية تشريعية تهتم بتنفيذ المشاريع الإبتكارية فى مجال الذكاء الاصطناعي والتنقل الذكي، ومن المتوقع أن تعتمد مختبر للتشريعات، وأن تسير على درب دولة الإمارات فى اعتماد منهجية (Sand Box)، أو ما يسمى بِـ (صناديق الحماية التنظيمية أو التشريعية)، باعتبارها بيئة تجريبية مرنة للتشريعات تتم من خلال جمع البيانات المتعلقة بأي من الأفكار الإبداعية أو الابتكارية أو الرقمية أو التقنية، التي تُقدمها الشركات أو المؤسسات؛ ليتم تحديد الأطر التنظيمية لتطبيقها بوجود مشروع قانون يحدد المسئوليات والاختصاصات، كما أنه من المتوقع أن تتبنى مشروع قانون ينظم استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد وأخر ينظم التجارب التشغيلية للمركبات ذاتية القيادية التي تعمل بنظام إلكتروني ذكي مصمم للتواصل بين المركبة وعناصر الطريق من دون تدخل بشري. وبهذا يمكن التحول مستقبلاً نحو مجتمع معرفى مبدع ومبتكر

(ISSN: 2536 - 9555)

ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف. **ويأتى محور الثقافة إلى جنب محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمى من أجل تحقيق التحول المعرفى، فمن المتوقع أن تعيش مصر نمو ثقافى مرتفع، احتوائي ومستدام يعزز من الاستثمار فى ثقافة البشر وبناء رأس مال بشرى داعم للقوى الناعمة وللقدرات الإبداعية،** بمرور حالة من الانفتاح وتوفير المحتوى الثقافى والمعرفى والعلمى بجودة عالية وبدون تكلفة مادية، فبعد أن تعيد مصر هيكلة النظام الثقافى بشكل يسمح بحرية الإبداع فى ضوء مشروع قانون يحافظ على حقوق الملكية الفكرية ويتيح حقوق الرقابة دون تجريم التجارب الابداعية،، حينذاك سيعيش الإنسان مرحلة من القدرة على الاختيار الحر الواع بوجود ثقافة الاعتدال والوسطية وتكريس قيم التسامح والاعتدال بوجود آلية تشريعية تسمح بحوار وطنى داعم لقيم الديمقراطية والمواطنة واحترام الاختلاف وتقبل حرية التعبير والاعتقاد، واحترام العلم والتفكير النقدى والشعور بالمسئولية الاجتماعية ونشر ثقافة السلام.

وحول التساؤل الذى مفاده كيف تساعد القوانين فى التحول نحو مجتمع المعرفة والتأهل للتنافس والريادة؟ تجيب الدراسة بالإتجاه المستقبلى نحو مدينة المعرفة ستعيش مصر بحلول ٢٠٣٠ وفرة ابداعية وابتكارية بوجود مدن على غرار مدينة المعرفة التى تم انشاؤها على مساحة ٢١١ فدانًا في العاصمة الإدارية الجديدة؛ لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال؛ وستكون مركزًا إقليميًا في البحث والإبتكار، تجمع المراكز المتخصصة في التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأنظمة المدمجة وغيرها. كما ستضم المدينة جميع عناصر صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك مراكز التدريب وحاضنات التكنولوجيا ومسرعات الأعمال بخلق بيئة تشريعية تنظم حدود وواجبات ومسؤليات الأطراف الفاعلة ؛ من أجل احتضان الأفكار الخلاقة وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة تستطيع مواجهة تحديات التنمية المستدامة.

وبالإجابة على تساؤلات الدراسة حول ما السيناريوهات المتوقعة لعلاقة القانون بتطوير التعليم فى الجمهورية الجديدة؟ وما القضايا المحتمل حدوثها فى مجال الصحة من خلال الرؤية التشريعية لمصر ٢٠٣٠؟ أوضح السيناريو الثانى للدراسة قدرة مصر على خلق بيئة تشريعية مؤثرة عالمياً تحقق مستوى من الريادة فى مجالى التعليم والصحة مستقبلاً ، **ففى محور التعليم:** من المتوقع وجود مشروع قانون لتطوير التعليم **ذات شقين** الأول: اصلاح تشريعى يقضى على التمايز الطبقى فى التعليم ويتيح العدالة

للجميع ويساعد على اكتشاف وتنمية المواهب فى أعمار مبكرة وتوجيهها نحو مجال التعليم المناسب لها، وعليه فمن المتوقع بناء شخصية متكاملة تجمع بين الثقة والاستنارة والإعزاز بالنفس وتحترم الاختلاف والتعددية بما لديها من مهارات لغوية وتكنولوجية ورياضية قادرة على المسئولية الاجتماعية والمواطنة النشطة. كما سوف تعتمد مصر فى الشق الثانى من مشروع القانون على وجود تشريع ينظم عملية التعليم الرقمى بعنصريه (التعليم والتعلم) ويضبط المسئوليات والحقوق للقائم بالتعليم والمتلقى ، يمكنه أن يجابه التهديدات الرقمية فى مجال التعليم والهجمات السيبرانية، ويساعد فى توفير مساحات للإبداع واكتشاف المواهب اثناء التعامل الرقمى وإنماء الذكاء الإصطناعى من خلال نصوص قانونية تضمن الشفافية والعدالة والمسائلة . **أما فى محور الصحة :** بينت الدراسة أن مصر ستعيش مستوى من الريادة عربياً وأقريقياً، بل وعالمياً فى مجال الصحة ٢٠٣٠، سيما بعدما كشفت جائحة كورونا قدرتها واستعدادها لمواجهة الأزمات الصحية، وفى ظل ما تحققه من تقدم تقنى وشمول رقمى وابتكار أساليب وأدوات وطرق مستحدثة للتعامل بشكل يقلل التهديدات المجتمعية، ففى الوقت التى تكثف فيه تطوير الأبحاث لخفض نسب انتشار الأمراض وتحقيق مستوى مرتفع من التعايش وإدارة التعامل المستقبلى كالشمول المالى وتطوير آليات الدفع وتعزيز الكفاءة والانتاجية واستخدام تطبيقات العلاج عن بُعدtelemedicine، فمن المتوقع أن تتفوق مصر على مبادرة الطب الاتصالى فى السعودية؛ لتعزيز الرعاية الصحية والتطبيب عن بُعد Mayo Clinic's experts. وفى خط متواز تسعى مصر لتنظيم الزيادة السكانية وإنخفاض نسبة عبء الانفاق المباشر على الخدمات الصحية، ورفع نسبة الثقافة الطبية لدى مواطنيها بهدف تحقيق الريادة فى مجال الصحة.

ولتحقيق الهدف الثالث ومفاده التعرف على اتجاهات القانون فى رؤية ٢٠٣٠ نحو تحقيق الضبط والحوكمة فى المستقبل، تجيب الدراسة عن التساؤل الأخير ما المتوقع لمستقبل مصر الرقمية من ضبط وحوكمة فى ضوء الرؤية التشريعية؟ فمن أجل تحقيق كل ماسبق من تطلعات وأهداف وأساليب متوقع أن تتبناها مصر مستقبلاً، فلابد من رؤية تشريعية ضابطة تحقق الحوكمة والسيادة والسيطرة لضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية، وقد تم بلورة الرؤية التشريعية هذه فى رؤية ٢٠٣٠ تحت مسمى تحسين حوكمة القطاع الصحى بما يضمن إدارة للقطاع الصحى بفاعلية ومسئولية و

(ISSN: 2536 - 9555)

شفافية على جميع المستويات، حيث تضمنت أحد الأهداف وضع سياسات واستراتيجيات وخطط تنفيذية قصيرة المدى ومتوسطة المدى بمشاركة الجهات المعنية والمجتمع المدنى. ويمكن اعتبارها أحد أنماط التشريعات الفرعية كلوائح تنظيمية مؤسسية ضابطة، وفى ضوء هذا الهدف من المتوقع استحداث قانون ينظم التطبيب عن بُعد . وهو ما يتوافق مع ما جاء فى فى محور السياسة الداخلية من رؤية مصر ٢٠٣٠) حيث ورد فى مؤشرات القياس تقوية ودعم البرلمان فى التشريع والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية لدعم العمل التشريعى والرقابى بإنشاء نظام جديد للتعيين . يعتمد على الكفاءة ويحقق الفاعلية بشكل يمكن تطبيقه فى جميع المجالات ، وأولها مجال الصحة والتعليم. **ويوضح السيناريو الثالث أن مصر ٢٠٣٠ تعيش تحول رقمى فى ضوء التشريعات التى تحدد معالم مصر الرقمية**، فلزاماً على الجهات الحكومية المركزية المعنية بالعملية التشريعية الاهتمام بالبيئة التشريعية التى تعطى الغطاء التنظيمي والأمنى لأي تطور قائم على التقنية والابتكار واستشراف المستقبل، وهذا ما تصبو إليه مصر فى ضوء التحول الرقمى من تغيير تشريعى شامل يُجدد الثقة، فقد بدأت خطوات لا بأس بها من قبيل : سن قانون حماية البيانات الشخصية وقوانين مجابهة جرائم الإنترنت والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، مما كان و سيكون له أبغ الآثر فى صناعة الديجيتال ميديا وهي صناعة رائده تتبناها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ببرامج بناء قدرات الشباب والترويج للتحول الرقمى.

ب) **النتائج فى ضوء المنطلقات النظرية وتحقيق بناء المستقبل**

لقد راعت سيناريوهات الدراسة المكونات الأساسية للرأسمال الاجتماعى (البنائى والمعرفى والتنموى والتشريعى) فى صناعة المستقبل حيث تضمنت محاور مصر الرقمية **المكون البنائى**، بضرورة توفير أنظمة رقمية بديلة فى جميع مجالات الحياة وعلى رأسها مجالى التعليم والصحة، بما يؤهلها لتكون ذات ريادة إقليمية وتأثير دولى. **والمكون البشرى** بضرورة تنمية كوادر كفء سيما فى المجال الرقمى، كما أكدت على **المكون المعرفى** لضمان تأسيس مجتمع معرفى ينعم بعدالة الابتكار والابداع والثقافة والبحث العلمى مع جودة الحياة فى إطار من القيم التى تحافظ على الهوية الوطنية فى مسار متواز مع الهوية الرقمية ومع أهمية تضمين **المكون التنموى** بخلق بيئة رقمية صحية تحقق اقتصاد رقمي أمن وضمان استدامته لآمد بعيد، ووضع قواعد دولة رقمية

ديمقراطية ذات حكم رشيد، بحيث تكون دولة آمنة من الهجمات السيبرانية وتحقق للأفراد حماية البيانات الشخصية وحرية التعاملات الرقمية وضبط التعديات ومجابهة الجرائم. وهنا تبرز أهمية **المكون التشريعى**، فهو قاسم مشترك لنجاح كل المحاور التى يفترض للجمهورية الجديدة أن تسير فى وجهتها. ومن ثَم فالقوانين المنظمة ليست محور قائم بذاته وإنما هى القواعد المنظمة والضامنة لقيام مصر المستقبلية واستمرار بقائها فى مسيرتها بنجاح وتقدم؛ مما يحقق لها الازدهار والريادة. وبالنظر إلى المحاور السابقة نجدها تنبع من ثلاثة فرضيات، حيث يتوقع لمصر الرقمية أن تحقق من خلالهم نجاحات منقطعة النظير. وهي البنية التحتية الرقمية، الإطار التشريعى والتنظيمى، الكوادر المسئولة عن المهارات والوظائف الرقمية والإبداع الرقمي، وحيث أن الإطار التشريعى هو الأساس الحاكم والمنظم لتحقيق الحوكمة والسيادة والضبط، فمن المتوقع أن تسير مصر بتقدم سريع على نفس نهج ما استحدثتة من قوانين للحفاظ على الرأسمال الاجتماعى ومن المحتمل أن تسن تشريعات تنظم التعامل مع البيئة الرقمية كقانون التعامل الرقمى وضمان آليات الضبط الرقمى وتنظيم حقوق الإبداع الرقمى والذكاء الاصطناعى وضبط معايير التقاضى الإلكترونى من أجل تحقيق العدالة الناجزة.

ج) توصيات الدراسة

على مستوى تطوير السياسات الاجتماعية والتشريعية: ليتمكن القانون من صناعة المستقبل وتكتمل قدرته على دعم ركائز الرأسمال الاجتماعى، توصى الدراسة بمزيد من التنمية التشريعية وضرورة التركيز على تحديث تشريعات الدفاع الاجتماعى وتشريعات معالجة قضايا التهميش لبعض الفئات، وتشريعات مناهضة العنف ضد المرأة وتشريعات تمكين ذوى الإعاقة وتحسين جودة الحياة لهم وتحقيق التكيف الرقمى والمعاش من خلال توفير الفرص واستخدام إنترنت الأشياء والمستحدثات الرقمية التى يمكنها تزليل العقبات ومحو الإعاقات واتاحة الممكنات. كما توصى الدراسة بضرورة السعى لتنفيذ الرؤية التشريعية باستراتيجية مصر ٢٠٣٠ لتبنيها مشاريع قانون جديدة ومستحدثة تساعد على ضبط مسارات المستقبل من خلال القيادة والحوكمة الرشيدة فيما يخص الرأسمال الاجتماعى بالمجال الرقمى والمعاش. وأيضاً توصى الدراسة بتبنى المزيد من الاستراتيجيات الوطنية لتوضيح السياسات الاجتماعية المآمولة مستقبلاً حتى يتقبلها

(ISSN: 2536 - 9555)

الوعى الجمعى ويتمهد لها المجتمع على الصعيد البنائى والمعرفى والتنموى وكذلك التشريعى؛ مما يدفع بالجميع للإستعداد والتدريب المستقبلى على المنشود والمتوقع.

على مستوى التطوير البحثى: توصى الدراسة بطرح مستقبلى لقضايا بحثية فى مجال علم الاجتماع القانونى كدراسة النماذج المستقبلية لآليات الضبط الرقمى (الرسمى وغير الرسمي) فى الميتافيرس– معايير استدامة النموذج المستقبلي للتقاضى الإلكترونى فى مصر– الأبعاد الاجتماعية فى تشريعات الصحة الوقائية للجوائح المستقبلية– الاتجاه العولمى لتشريعات حماية التراث فى البنية الاجتماعية الجديدة – اتجاهات البغاء الإلكترونى مستقبلاً– سيناريوهات قوانين مجابهة مخاطر الذكاء الإصطناعى فى مجال البيئة– المتطلبات الاجتماعية لتشريعات حماية الأمن الرقمى والهوية الافتراضية– المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدنى فى نشر ثقافة السلام الرقمى– تطوير ضوابط العلاقات الدولية الرقمية من خلال نظرية صدى الرنين لهارتموت روزا– مستقبل سيناريوهات الضغط الرقمى على الأنظمة الحكومية وتحويل الجرائم لقضايا رأى عام– مستجدات العنف الأسرى وآليات الردع القانونى فى ضوء نظرية "**I3**"– الأوضاع الاجتماعية المستقبلية لحقوق اللاجئين السوريين فى مصر.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

- أحمد، ام العز يوسف المبارك حاج: (٢٠١٤)، مفهوم الدراسات المستقبلية، مجلة جامعة بحرى للآداب وللعلوم الإنسانية ية، مج٣،ع٦،السودان.
- الحايس، عبد الوهاب جودة، جمعة، محمد حسين أنور:(٢٠٢١)، الاتجاهات المعاصرة فى بحوث رأس المال الاجتماعى، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد الثالث، ج٢،١، القاهرة.
- الإدريسي، خالد ميار: (٢٠١٦)، الاستشراف العلمي والتكنولوجي:التوقعات العلمية والتخطيط لها، مجلة مآلات للدراسات الاستشرافية،مسارات للرصد والدراسات الاستشرافية والرقمية.

http://www.massarate.ma/

- الحضيف، نجلاء محمد والعبيد، ابراهيم عبد الله: (٢٠٢١)، تصورات خبراء الرتبية لمتطلبات تفعيل الدراسات المستقبلية فى البحوث الرتبوية: دراسة باستخدام أسلوب دلفاي، المؤسسة العربية للتربية و العلوم والآداب، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، مج٥، ع٢٣، السعودية.
- الشيرازى، محمد: (٢٠١٩): فقه المستقبل، عرض: الزيدى، باسم حسين مركز الإمام الشيرازى للدراسات والبحوث.

https://annabaa.org/arabic/imamshirazi/19885

- العيسوى، ابراهيم: (٢٠٠٠)، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهره.
- النوبى، محمد: (٢٠١٨)، علم الدراسات المستقبلية، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية،ع٤،ج١، مصر.
- الهيتى، هادى نعمان، (٢٠٠٣): إشكالية المستقبل في الوعي العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاستراتيجية الوطنية فى الاتصالات وتكنولوجية المعلومات ٢٠٣٠،

https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt

- الجزار، حجازى عبد الحميد(٢٠١٧) استراتيجية التنمية المستدامة بين الواقع والطموح فى الوطن العربى، حالة مصر ١٩٦٠: ٢٠١٥، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية المصرية للبحوث الاقتصادية، مجلد ٢٣، ٢٤، ع.٧٨،٧٩، القاهره.
- بوابة الأهرام، التقاضى الإلكترونى، بوابة تحقيق العدالة الناجزة وخبراء: نقلة نوعية في محاكم مصر، الثلاثاء ٢٢ فبراير ٢٠٢٢،

https://gate.ahram.org.eg/News/2569928.aspx

- بودون، ريميون وآخرون: (١٩٨٦)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة : سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

https://sh-books.blogspot.com/2018/12/sociology-raymond-.bodon-and-perico-pdf.html

(ISSN: 2536 - 9555)

- جلبى، على عبد الرازق :(٢٠١١)، استراتيجيات دراسة المستقبل، الأسس المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- حسن،عمرو وأخرون، (٢٠٢٢)، أثر تطبيق القيادة المستدامة على المرونة التنظيمية في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة،معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- خواجه، زينهم مشحوت سيد احمد(٢٠٢١)، إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، حلوان.
- زاهر، ضياء الدين:(٢٠٠٤)، مقدمة فى الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات، مركز الكتاب للنشر، القاهره.
- سلوتر، ريتشارد: (٢٠١٦)، الدراسات المستقبلية: إطار مفاهيمي، ترجمة خلود سعيد، مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، سلسلة أوراق، ع ٢١، الاسكندرية
- عاشور، سليم:(٢٠١٨)،مجلة البحوث السياسية والادارية،ع١٢، الجلفة، الجزائر.
- عبد الحى، وليد :(٢٠٠٢)، مدخل إلى الدراسات المستقبلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
- عبد الرشيد، ميادة محمود: (٢٠٢٠)، جهود توطين الدراسات المستقبلية فى الثقافة العربية خلال القرن العشرين،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ية، ج٣، ع٣٦، مصر.
- علوط، عمر: (٢٠١٧)، المستقبل والدراسات المستقبلية فى علم الاجتماع :افاق تجسير معرفى ومنهجى، دراسات، ج٢، الجزائر.
- عمر، منى عرفة حامد (٢٠١٨) دور التعليم الجامعى فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مجلد ٢٣،عدد٣. القاهره.
- عمرو، احمد: (٢٠١٦)، الدراسات المستقبلية اداة للتغيير السياسى، البيان العدد،ع ٣٤٦.

- فراندز ،أدموند: (٢٠٠٢)، علم المستقبل:تعريب، عابدين، خيرى محمود، الدار العلمية للنشر، طرابلس.
- كانداجي، سام–هاشم، نوار جليل: (٢٠٠٤)، الدراسات المستقبلية الحديثة، الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، مجلة العرب والمستقبل، ع٥، العراق.
- كيفي، ريميون وآخرون:(١٩٩٧)، دليل الباحث فى العلوم الاجتماعية، ترجمة يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، لبنان.
- نبيه، محمد صالح أحمد (٢٠٠٢) المستقبليات والتعليم، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
- نصر، محمد إبراهيم منصور :(٢٠١٣)، الدراسات المستقبلية : ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، مج ٣٦ ،ع ٤.
- نيف، اندرياس و ك داهايم، وكرنيليا: (٢٠٠٩)، التجربة الأوروبية. الاستشراف والابتكار والاستراتيجية: نحو مستقبل أكثر حكم.، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

https://search.emarefa.net/detail/BIM-78323

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Baldwin,Bes Pittma & Durham, NC USA,(2021),Communicating the Future: Foresight as Mindfulness – An Interview with Sohail Inayatullah, Journal of Futures Studies, September, 26(1).

https://jfsdigitalorg.translate.goog/articles-and-essays/vol-26-no-1-september-2021/communicating-the-future-foresight-as-mindfulness-an-interview-with-sohail-inayatullah.

- -Boulding, EliseM,(1982). "Review: Social Science—For What?: Festschrift for Johan Galtung." Contemporary Sociology. 11(3).

(ISSN: 2536 - 9555)

- Bhandari, Humnath Bhandari, Humnath & Yasunobu, Kumi. (2009). What Is Social Capital? A Comprehensive Review of the Concept. Asian Journal of Social Science.V. 37.
- Claridge, T., 2004. Social Capital and Natural Resource Management: An important role for social capital? Unpublished Thesis, University of Queensland, Brisbane, Australia.
- Cornish ,Edward,(1977) The Study of the Future: An Introduction to the Art and Science of Under-standing and Shaping Tomorrow's World(New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers.https://istishraf.dohainstitute.org/ar/issue001/Pages/Istishraf-2016_17_Editorial_Board_02.pdf.
- -Desmet, P.M.A. (2003). A multilayeredmodel of product emotions. The Design Journal. press.
- Inayatullah, S. (2018), Prospective and Strategic Foresight Toolbox, Causal Layered Analysis, Paris. Retrieved 42 March 2018.

https://www.futuribles.com/en/group/prospectiveand-strategic-foresight-toolbox/document/causal-layeredanaly.

- Daniel Owen K, Lan Bannon(2004): Social capital and Survival : Prospects for Community Driven Development in post-conflict Sierra Leone, Washington DC, World Bank.
- H. Westlund,:(2008), Social Capital in the Knowledge Economy: Theory and Empirics, New York, Journal of Socio-Economics, in Press, New York, V.37 ,Issue6.
- H. Westlund,: (2008,): Social Capital in the Knowledge Economy: Theory and Empirics, New York, Journal of Socio-Economics, in Press, New York, Volume37,Issue6, December.

- Ogilvy, James. (1996), Futures studies and the human sciences: the case for normative Scenarios, New Thinking for a New Millennium. New York: Routledge
- -Futures Studies: Theories and Methodsm(2022)

https://www-bbvaopenmind-com.translate.goog/en/articles/futures-studies-theories-and-methods/

- . Kashefi, M. (2015). DEMOCRATIC STATES, SOCIAL CAPITAL/TRUST, AND NATIONAL DEVELOPMENT. International Review of Modern Sociology, pp. 29-54.
- -Journal of Futures Studies,(2021),Future in the Present: Participatory Futures Research Methods in Economic Higher Education – The Development of Future Competencies. https://jfsdigital-org.translate.goog/2022.
- . Rostila, M. (2011). A resource-based theory of social capital for health research: Can it help us bridge the individual and collective facets ofthe concept? Social theory and Health.
- -Marina Giaoutzi,Bartolomeo Sapio (Ed.) ,(2013),Recent Development in foresight Methodologies (New york): Springer.
- Mary Tabor Griswold and Mark W.(2006.) Nichols: Social Capital And Casino Gambling In U.S.Communities, Springer, Social Indi`cators Research.
- What is 'futures studies' and how can it help us improve our world?(2021),, Content and Partnerships Lead, Strategic Intelligence, World Economic Forum>

https://www-weforum-org.translate.goog/agenda/2021/10/what-is-futures-studies-and-how-can-it-improve-our-

- Priestley, M. B. (1981). Spectral analysis and time series. New York: Academic Press.

(ISSN: 2536 - 9555)

- -Shasha, D. (2004), High Performance Discovery in Time Series, Berlin: Springer, ISBN 0387008578.
- Silver Lining for Learning: Conversations about Reimagining Education in Times of Crisis5:30-6:30pm EDT (US) Saturdays.

https://zhaolearning-com.translate.goog/2020/03/19/silver-lining-for-learning-conversations-about-reimagining-education-in-a-time-of-PDF.

- Yasunobu, Kumi. (2009). What Is Social Capital? A Comprehensive Review of the Concept. Asian Journal of Social Science.V. 37.